كتاب التقرير فالمركز ٩

الجوزة
٢٩١

تقرير الحق في المركز قبل علم الكلام والحكمة
٩٤

الرسالة الموسومة
بتقرير الحق في المركز

[1]

٢٣٩١

ندر وقف هذه النسخة الجليلة سلطان الاعظم والخاقان المعظم مالك الرقاب
والبحرين حادم الحرمين الشريفين السلطان السلطان السلطان العادل
محمد خان وقفا صحيحا شرعيا على قطر وما يليه وعلى اكمل
اسمع الله تعالى نعمه عليه وجعل جوده لعصره
احمد سيح زاده المفتش بادقاف
الحرمين الشريفين
عفى عنها

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا مقصد الحركات و
منتهى الاشارات حمدا جليلا ونشكرك
واجب الوجود من جميع الوجوه
والجهات بكرة واصيلا ونسئلك يا مجيب
دعوة السائلين ورافع شبهة المايلين
عن سمت الحق واليقين ان تصلي على مركز
دايرة الرسالة ومطفئ نايرة الضلالة
سيد المرسلين محمد المصطفى وآله اجمعين

وبعد

وبعد فقد ورد الامر العالي من الموقف
الاقدس الاسنى والمحل الارفع الاعلى لمن
ارتفع به قدر الخلافة وامتنع لكل احد
ان يؤثر خلافة امثل الملوك والسلاطين
سيد الغزاة والمجاهدين المؤيد من عند
الله بما لم يؤت احدا من العالمين خلد الله
سبحانه مُلكه وسلطانه بما ذا امر لازال
امره مُطاعا ومتبوعا وقدره منيعا مرتفعا بتحقيق الحق
فيما قيل من ان القول بوجود الجهة لانها

مقصد المتحرّك ومشار اليها منقوض بخمسة

التحت التي هي نقطة تكون الدور عليها فانها

ايضا مما ينتهي اليه الحركات والاشارات

مع كونها معدودة في سلك الموهومات و

المعدومات فتامل فيه عظماء العصر و

كبراء الدهر امتثالا للامر فمنهم من ذهب

الى ان الشبهة غير واردة لكنه تكلّف

في دفعها تكلفات باردة ومنهم من صرف

عنان العناية نحو تاييدها صرفا وايدها

بما

معناه سكت عن الوكلة
ثم تكلم بخطاء صحاح

بما ايدها تاييد من سكت الفا ونطق خلفا

وبالجملة ان المقام مما كثر فيه الاشتباه

والالتباس وما حام حول تحقيقه احد

من الناس وكلام الناظرين فيه يشتمل على ما

لا يرتضيه العقل الصريح ولا يوافقه النقل

الصحيح ولا غرو فالحق لعلو شانه وسمو مكانه

محتجب في اكثر الامر عن الاكثرين ولا يتنبه له

الا قليلون من الاقلين جل جناب الحق عن ان

يكون شريعة لكل وارد او يطلع عليه الا واحد

بعد واحل وانّى آنست من فهمى الاقتدار على
دفع الشبهة وحل العقدة وابانة مايتوجّه
على السايل والمجيب من الاعتراض وايضاح ما
فى كلام المبرهن منهم والخطيب من الانتقاض
وتقرير الحقّ فى المركز الذي هو مقصد الحركات
افهام الحكماء الكبار وتثبيت الصدق فى المحزّ
الذى اليه ينتهى اشارات اولى الايدى والابصار

لطافة اضافة الاشارات الى اولى الايدى والابصار لا تخفى

وما ذلك على الله بعزيز وعالم الغيب ذو القوّة
المتين ما هو على الغيب بضنين فحرّرت رسالتى

هذه

هذه فى تحقيق الحق الواجب الاجلال وابطال
الباطل المتحتم الاذلال تحفة لطلبة الحقّ
الواجب التمجيد لهم مايشاءون مما قاله
المشاءون فيها ولدينا مزيد وليعلم الناظرون
فيه انه ليس الغرض مما نحن فيه تعيير العلماء و
تعديد مثالبهم العيوب صحّ وابانة انهم عن الحقّ ناكبون عن الطريق عدل صحّ و
مالهم بالامر من علم ان هم الّا يظنّون فانهم رحم
الله الماضين منهم وبارك فى عمر الباقين
معذورون ذلك مبلغهم من العلم الذي يستحقونه

بحسب الاستعداد التام المخصص للفيض العام
بل الغرض تنبيه الطالبين المنصفين المتصفين
بالراى الرزين والفكر المتين وقليل ما هم
فالاكثرون محبوسون فى مضايق عالم الخيال
بسلاسل الالفاظ والعبارات واغلال
العادات والتقليدات لا يقدرون على نقض
العلايق والهرب من تلك المضايق الى عالم
الحقايق التى فيها ما تشتهى الانفس وتلذ
الاعين ويبتغى المسامع شعر

خليلى قطّاع الفيافى الى الحمى
كثير ولكن واصلوه قليل

خليلى

ثم ان امثال ما نحن فيه من تحقيق الحق النبيه
وابطال الباطل الكريه انما يميل اليه
الاقلون ويعرض عنه ويسخط منه الاكثرون
ولذلك روى عمر بن الخطاب حشره الله مع النبيين
وحسن اولئك رفيقا يقول وقوله الحق ان
قول الحق لم يبق لى صديقا والى ذلك اشار
بعض الادباء حيث قال شعر

غموض الحق حين يذب عنه

يقلل ناصر الرجل المحق

يدق الحق عن افهام قوم

يقضى للمخل على المدق

وها انا اشرع في تحصيل المرام غير خايف من لومة ولوصة تحقيق المقام

من لام مقتديا بما قاله بعض الفضلاء الكرام

شعر

انطق بحق وان مستخرجا احنا

فان ذا الحق غلاب وان غلبا

واتوكل على من نحق الحق بفضله ويبطل الباطل

بعدله

بعدله انه هو الكريم الرحيم

فصل في حكاية ما ذكر لابانة وجود الجهة

قال الشيخ الرئيس في طبيعيات الشفاء في مناقضة

القائلين بالخلاء نقول من راس انه لا تخلو اما

ان يكون الحركة الطبيعية نحو بالطبع جهة او

لا نحو جهة ومن المحال ان يكون الحركة لا تنحو جهة

خاصة فان كانت تنحو جهة فلا تخلو اما ان

يكون للجهة شيئا موجودا او شيئا غير موجود فان

كان شيئا غير موجود فمحال ان يكون متروكا او

منحوا متوجّها اليه وان كان شيئا موجودا فاما

ان يكون موجودا عقليا لا وضع لذاته فلا يشار

اليه او يكون له وضع فيشار اليه ومحال ان يكون

عقليا لان ذلك لا حركة اليه فبقي ان يكون له

وضع انتهى وقال في الاشارات لقد يناسب ما

نحن مشغولون به الكلام في المعنى الذي يسمى جهة

في مثل قولنا تحرك كذا في جهة كذا دون جهة

كذا ومن المعلوم انها لو لم يكن لها وجود كان

من المحال ان يكون مقصدا للمتحرك وكيف يقع

الاشارة نحو لاشيء فبيّن ان للجهة وجودا

الى هنا كلامه وهذا هو ما ورد في الكتب المشهورة

في ايضاح وجود الجهة **فصل في تقرير الشبهة**

فيما ذكر قال سيد المدققين قدس سره الشريف

في حواشي شرح العين بعد ايراد بعض الاقاويل

المتعلقة بما ذكر من ان الجهة موجودة لانها

مقصد المتحرك ومشار اليها بقي هنا اشكال و

هو انهم قالوا جهة التحت هي المركز الذي هو نقطة

موهومة فلا تكون موجودة مع ان الدليل جار

فيها انتهى واراد ان جهة التحت عند الحكماء هو

مركز الارض وهو نقطة موهومة معدومة عندهم

مع انها مقصد الحركة الطبيعية للاجسام

الثقيلة ومع انها مشار اليها وقد قالوا ان

مقصد الحركة يجب ان يكون موجودا وكذلك

المشار اليه قال الشيخ ان كان الجهة شيئا

غير موجود فمحال ان يكون متروكا او منحوا

متوجها اليه وقال كيف يقع الاشارة نحو لا شيء

ثم لا تخفى ان الاشكال يشتمل على مقدمات الاولى

ان

١٤

ان الحكماء قالوا ان جهة التحت هي مركز الارض

والثانية ان المركز نقطة موهومة معدومة

عندهم والثالثة ان المركز مقصد للحركة الطبيعية

١٥

الهابطة والرابعة ان المركز مشار اليه

والخامسة ان مقصد الحركة يجب ان يكون

موجودا وكذلك المشار اليه يجب ان يكون موجودا

ويليق بنا ان نحقق حال المقدمات المذكورة في

فصول مستعينين بالله منيبين اليه

فصل في تحقيق ما نقل عن الحكماء من ان جهة

التحت هي مركز الارض قال الشيخ الرئيس في طبيعيات

الشفاء في فصل في جهات الاجسام يشبه ان

يكون لكل جسم من التي تلينا علو وسفل ثم قال

لكن هذا عسى ان لا يوجد في الارض وهو في

موضعها الطبيعي فيشبه ان لا يكون لها

جهة الا الفوق ان عنى بالجهة ما يلي نهاية

الشئ ونهاية الارض سطحها وسطحها يلي السماء

فعسى ان يكون الاعتبار للجهات لا يقتضي النسبة

الى السطح بل الى كل طرف لبعد يفرض في الجسم و

اذا

١٦

اذا كان كذلك كان البعد المفروض في الارض

جهة عند مركزه الذي هو مركز الكل وعليه الدور

وجهة عند سطحه وهما نهايتا البعد النافذ

فيه فيكون للارض جهة سفل وعلو ويكون جهة

السفل للارض ليست موجودة كالعلو لان

جهة العلو سطح موجود بالفعل وجهة السفل

نقطة موهومة او لا يكون ايضا كذلك بل يكون

جهة الفوق ايضا طرف البعد المتصل بالمركز

في السطح وهو نقطة فاذا كان كذلك فكيف يكون

١٧

له جهتان بالفعل بل يكونان بالقوة انتهى

وحاصل هذا الكلام ان الارض ليس لها جهة

الا الفوق اذ الجهة ما يلى نهاية الشئ ونهايته

الارض سطحها ويليه السماء ويحتمل ان يكون ١٨

الطرف المركزى لنصف قطر الارض جهتها

السفلية وسطحها جهتها العلوية

فجهتها السفلية معدومة وعلوها يكون

موجودا او يكون الطرف المحيطى لنصف قطرها

جهتها العلوية فيكون كلا جهتيه موهومتين

وقال

وقال الرئيس فى طبيعيات الكتاب فى فصل فى النظر ١٥

فى امر جهات الحركات الطبيعية ان كان احد

الجسمين المحدّدين للجهات كالمحيط والآخر ١٩

كالمركز كان المحيط كافيا فى ان تجعل للبعد

حدّين وان لم يكن الذى فى المركز فيكون التحدّد

بالذى فى المركز بالعرض قال فى الاشارات انّ

المحيط وحده تحدّد طرفى امتداد بالقرب الذى

يتحدد باحاطته والبعد الذى يتحدد بمركزه انتهى

واقول هذا الذى نقلناه وما جرى مجراه وهو

الماخذ لما اشتهر بين المتاخرين من ان الحكماء
صرحوا بان جهة السفل للاجسام هو مركز
الارض الذى عليه الدور ثم ان الحكماء يطلقون
السفل على معنى آخر غير مركز الارض وهو الشايع
فى كلامهم اذ يعنون بالسفل ما يلى ناحية الارض
كما يعنون بالعلو ما يلى السماء صرح الشيخ الرئيس
بذلك فى كتاب الشفاء مرارا الاول فى فصل فى
جهات الاجسام قال يشبه ان يكون لكل جسم
من التى تلينا علو وسفل اما عارض واما

بالطبع

بالطبع اما العارض فعلى ما يتفق من وضعه فيكون
ما يلى الارض منه هو الجهة السافلة وما يلى الفلك
هو الفوق ثم قال والفوق والاسفل بالطبع قد
يوجد للنبات والحيوان الثانى فى ذلك الفصل
ايضا قال الاجسام الغير الحية تارة توافق فوقها
قدامها او خلفها وذلك اذا لم يكن حركاتها الى
فوق اى نحو جهة الفلك او اسفل اى نحو جهة
الارض انتهى اقول اريد بالجهة ههنا المعنى اللغوى
فى الصحاح الوجه والجهة بمعنى الثالث يقال

فصل في النظر في امر جهات الحركات قال الجسم
المتحرك لا على مركز نفسه بل على مركز خارج فيمكن
ان يعين له جهة اليها يتحرك وجهة عنها
يتحرك ويشبه ان يكون احدهما قداما والاخر
خلفا ثم قال واما فوق هذا المتحرك المفروض و
سفله فيشبه ان يكون ما يلي ناحية الارض
جهته السافلة وما يقابلها جهته العالية
يتعين ذلك له لا من ذاته بعينه كما للحيوان
ولا من حركاته كما للمتحركات الثقيلة والخفيفة

بل

بل بالقياس الى الاجسام الرابع في فصل النظر
في امر جهات الحركات ايضا قال واما المتحرك
بالاستدارة على مركز في داخله ويشتمل هو
عليه ان كان محتويا على جسم آخر تحددت له
جهة يلي ما يشتمل عليه وجهة اخرى
تخالفها تحدد ليس تحتاج في ذلك الى ان
يكون متحركا بل وان كان ساكنا له ذلك انتهى
اقول وعلى هذا فيكون لفلك الافلاك المتحرك
بالاستدارة على مركز في داخله بسبب احتوائه

على الارض جهتان احدهما ما يلى الارض

والآخر ما يخالفه والاول هو الجهة السافلة

على ما صرّح به آنفا والثانى هو الجهة العالية

على ما سبق ايضا ثم انه اراد بقوله محتويا على

جسم آخر احتوائه على جسم آخر يكون كالمركز

لذلك المتحرك ليكون فى غاية البعد عنه

الخامس فى فصل فى النظر فى امر جهات الحركات

ايضا قال بعد تحقيق المقام هكذا يجب ان يتصور

امر الجهات ويعلم ان هذه الجهات الست تتحدد

للفلك

للفلك من حيث هو متحرك على الاستدارة و

اما جهة السطح التى تلى الارض والتى تقابلها

فذلك له من حيث هو جسم على شكله ووضعه

لا من حيث هو متحرك انتهى السابع فى فصل

تضاد الحركات وتقابلها قال ان طرفى المسافة

المتصلة بين السماء والارض هما مثلا نقطتان

او مكانان وطباع النقطتين والمكانين لا

يتضاد ولا يتقابل تقابل السواد والبياض بل

يتقابل لا مر خارج وذلك الامر الخارج يكون كأنه

السادس فى فصل فى الحركة الواحدة بالجنس والنوع

ان الحركة تتم اذا اتت فى المسافة من مبداها الى منتهاها

ولو امكن المتحرك بحيث يكون على هوا ان يلى السماء والمنتهى

بحيث يكون سفلا وهوان يلى الارض

احد الطرفين فى غاية القرب من الفلك والطرف
الثانى فى غاية البعد منه فيكون طرف منه
لزمه ان يكون علوا والآخر لزمه ان يكون سفلا
انتهى واقول هذا تصريح بان العلو والسفل
يطلقان على نقطتين متباعدتين هما طرفا
المسافة الواصلة بين السماء والارض فعلى
هذا يكون العلو والسفل معانيين موهومين
وقد يطلقان على سطحين متباعدين هما طرفا
المسافة المتصلة بين السماء والارض الثامن

فى مقولات الشفاء قال ذهب الحكماء الى ان
الكمية لاتضاد فيها وفيه شك فان المكان
الاسفل ضد للمكان الفوق والجواب ان المكان
لايضاد المكان من حيث هو سطح وكم والمكان
من حيث هو مكان ليس بفوق ولا اسفل بل
من حيث هو نهاية حركة ومن حيث هو طرف
مسافة او من حيث هو طرف فى جسم حاو ثم
قال بل الاينان متضادان اعنى كون الشئ فوقا
فانه مضاد لكونه اسفل وهذا غير المكان وليس

يجب اذا كان بين هذين المكانين غاية البعد
ان يكونا متضادين وان كان التضاد يتضمن
هذا الشرط انتهى اقول قوله من حيث هو نهاية
حركة ومن حيث هو طرف مسافة اشارة الى
ان الفوق يعنى به السطح الاسفل من الفلك
الذى ينتهى اليه الحركات المستقيمة وقوله
او من حيث هو طرف فى جسم حاو اشارة الى ان
الفوق يعنى به طرف الجسم الحاوى التاسع فى
فصل فى المكان فى طبيعيات الكتاب قال ولولا

ان

ان المكان موجود مع وجوده له تنوع لما
كان بعض الاجسام يتحرك طبعا الى فوق و
بعضها الى اسفل انتهى و اقول اراد بالاسفل

ما يلى الارض اعنى السطح لا النقطة التى هى المركز
والا لما كان الكلام دالا على وجود المكان العام
فى فصل يلى الفصل فى ابانة عدد الاسطقسات
قال الحر يصعد ما مكانه الطبيعى هو السفل
كما يصعد الماء والدخان وفيهما طبيعة
مهبطة انتهى فصل فى تحقيق ان مركز الا رض

هل هي نقطة موهومة معدومة عند الحكماء

اولا اقول تصريحات الحكماء وتلويحاتهم تدلّ

دلالة ظاهرة على ان مركز الارض معدوم قال

الرئيس في طبيعيات الشفاء لو كان للارض جهة

علو وسفل ويكون جهة سفلها عند مركزها

فلا يكون جهة السفل للارض كجهة العلو لانّ

جهة العلو سطح موجود بالفعل وجهة السفل

نقطة موهومة فاذا كان كذلك فكيف يكون

له جهتان بالفعل بل بالقوة انتهى وقال في

فصل

فصل في مناقضة الآراء الباطلة في تعليل

سكون الارض المدرة انما تتحرك لتستقر ومستقرها

اما الى الفلك واما حيث يتوهم المركز واقول

المركز لا يجب ان يكون موجودا والارض جسم كريّ

ساكن في وسط العالم ولا يجب ان يكون في

داخله شيء ينتهي الى النقطة لا خط ولا سطح

وليس يجب ان يوجد سبب من اسباب وجود

نقطة تكون مركز الارض واذا لم يجب وجود

السبب لم يجب وجود المسبب قال الشيخ

في الاشارات المركز يوجد عند ما يتقاطع
اقطار وعند حركة ما او بالفرض انتهى واقول
ليس يوجد في الارض اقطار متقاطعة بالفعل
ولا فيها حركة والفرض ليس من اسباب الوجود
العيني الذي الكلام فيه وايضا ان المركز لا
يجوز قيامه بنفسه لما تبين استحالته
في الحكميات ولا يجب قيامه بجزء من الارض
اذ لا يجب ان يوجد في وسط العالم جزء
من الارض منفصل عن باقي الاجزاء منتهى

الى

الى نقطة تكون مركز الارض وقيامه بكل
الارض لا يقتضي اختصاصه بالوسط ولا
كونه بصير ذا وضع في الوسط ثم لا تحقق ان
وجود النقطة في وسط العالم ممكن لا يخرج
الى الفعل الا بسبب لا يجب ان يكون موجودا
دايما ولك ان تقول ممكن ان يستحيل نصف
الارض الى عنصر آخر او عناصر اخرى
فان الاستحالة امر ممكن قابل للزيادة
والنقصان والاشياء القابلة للزيادة

والنقصان والقلة والكثرة وان كان اكثر
الوجود فيها الوجود المتوسط بين طرفي
الافراط والتفريط وما يقرب منه فان طرفيهما
لا تخرج عن حد الامكان صرح الشيخ بذلك
في طبيعيات الشفاء في فصل في الحوادث
الكبار التي تحدث في العالم ثم انه لا دليل
لنا على امتناع بلوغ الاستحالة ذلك في الارض م
المبلغ المذكور واذا تقرر ذلك فنقول و
يمكن ايضا ان تحدث في وسط العالم بعد

الاستحالة

بعد الاستحالة المذكورة جسم فيه نقطة
يسكن ذلك الجسم في الوسط على وضع يكون
تلك النقطة بحسب ذلك الوضع مركزا
للعالم لا يقال صرح الشيخ في الشفاء في مباحث
الجهة بان مركز الارض موجود فانه قال
اذا فرض بعد في الارض متصل بالمركز فطرفاه
مما يصيران معينين الوجود فان احد اسباب
انقسام المتصل المساميات والمحاذيات
وهو انقسام بالفعل اذ يتعين المماس

والمسامت والمحاذی بالمماسّة

والمسامتة والمحاذات کما بالاشارة

فیکون اذن المرکز والطرف الآخر مما یصیر

معیّن الوجود لمسامتة البعد المفروض ٢٦

انتهی لانا نقول اراد ان المرکز الذی هو نهایة

البعد المفروض فی الارض وطرفه الآخر

مما یصیر معین الوجود فی الوهم لا فی الخارج

وکیف یصیر ان موجودین وهما طرفا

بعد موهوم معدوم فی الارض ۵

فصل فی

فصل فی تحقیق ما یشعر به کلام

السیّد المدقق ومن تلا تلوه ونحا نحوه

فی ایراد الشبهة من ان مرکز الارض مقصد ٢٧

للحرکات الهابطة المستقیمة الطبیعیّة

اقول لا تخفی ان الاجسام الثقیلة تقصد

بحرکاتها الطبیعیة المستقیمة جهة

التحت بمعنی ما یلی الارض اعنی الحیز الذی

یسکن فیه لا المرکز الموهوم ولکل جسم

ثقیلا کان او خفیفا حیّز طبیعی اذا

اذا خرج عنه تميل اليه وليس في طبيعة
الجسم اى جسم كان ثقيلا او خفيفا ما
يقتضي الوصول الى نقطة او القرب من
نقطة سواء كانت النقطة موجودة ٢٨
او معدومة والقول بان الجسم الثقيل
يقصد بحركته المستقيمة الوصول الى
نقطة موهومة او القرب من نقطة
موهومة اشد استحالة من القول
بانه يقتضي الوصول او القرب من النقطة

الموجودة

الموجودة صرح الرئيس بتلك الاستحالة ٢٨
حيث قال في طبيعيات الشفاء في فصل في
مناقضة القائلين بالخلاء ان كان ٢٩
الجهة شيئا غير موجود فمحال ان يكون
متروكا او منحوا متوجها اليه انتهى و
كما ان الاجسام الحقيقة لا تطلب
في الحركة الطبيعية الصاعدة الا الحيز
الذي يسكن فيه بالطبع وليس له طلب
الوصول الى نقطة كذلك الاجسام الثقيلة

لا تطلب بالحركة الهابطة الا الحيز وكما ان كل عاقل
تحكم بان الجسم يلزمه فى طبيعته التى له ان يكون
له حيز ذلك الحيز الذى لولا القاسر الذى تجوز
ان لا يكون لكان له كذلك تحكم بان الجسم ليس ٤٠
يلزمه فى طبيعته ان يكون واصلا الى نقطة
او قريبا منه لا سيما اذا كانت النقطة موهومة
فمن البين ان الوصول الى المعدوم والقرب منه
محال وليس الجسم بطبيعته طالبا للمحال ولقد
فصل الشيخ الرئيس ما اشرنا اليه حق التفصيل

ف

فى فصل فى كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم و
كذلك كون اشياء اخرى طبيعية له قال ان
كل جسم فسنبين انه يقتضى حيزا اختصه ٤١
والمقتضى لذلك صورته التى بها يتجوهر او
صورة الغالب فيه وقد يقتضى كما او كيفا او
وضعا او غير ذلك ثم قال لكنه يشكل فى امر
الحيز ما لا يشكل فى امر غيره فان الجسم المتحرك فى
جهة ما يعرض له امور من ذلك انه متحرك
الى تلك الجهة ومن ذلك انه متحرك الى

مكان ومن ذلك انه يتحرك الى حيث كليّته
فيشتبه الامر ويشكل فلا يدرى انه الى اىّ
واحد من هذه الاشياء يتحرك ولو كان الماء
يطلب الجهة والنهاية فى النزول الى اسفل
لما وقف دون حد وفوق الارض ولما
طفا على الارض ولما رسب فيه الارض وكذلك
حال الهواء لو توهم جزء منه مقسورا الى حيّز
الماء يوجد ينتقل من حيز الى حيز نفسه و
ستعلم انه لا يكون لحيز واحد جسمان بالطبع

حتى

حتى يكون لك ان تقول ان الارض والماء
يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا لكنّ
الارض اغلب واسبق وكذلك الهواء والنار
يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا لكنّ
النار اغلب واسبق ولو كان الهواء يطلب ما
يطلب النار لكنه يعجز عن مساوقتها اليه
لكنا اذا وضعنا ايدينا على شطر من الهواء
احسسنا باندفاعه الى فوق كما اذا
حبسناه فى اناء تحت الماء ولو كان

يطلب المتحرك المكان فقط والمكان
هو سطح الجسم الذى تحويه والطبيعى هو
سطح الجسم الطبيعى الذى تحويه بالطبع
لكان الماء يقف فى الهواء حيث كان ٤٤
لانه فى سطح الجسم الطبيعى الذى تحويه
ولكانت النار المتصعدة تطلب ان يشتمل
عليها مكان هو سطح فلك وهذا الطلب
محال لانه انما يماس طائفة من سطح الفلك
من جهة ولو كان يطلب الكلية لكان الحجر

المرسل

المرسل من راس البئر يلتصق بشفيرها ولا
يذهب غورا فان الاتصال بالكل هناك
اقرب مسافة ولكان الحجر يصعد لو توهمنا
ان كليته زالت عن موضعه فكان حينئذ ٤٥
لا تخلو اما ان يكون بالطبع لميز جهة دون
جهة وهذا محال او يكون قد انفعل
عن الكلية انفعالا آخر من جهة اخرى
فيكون حركته الى الكلية ليست عن طباعه
ولكن بجذب الكلية اياه وقد فرضنا

حركة طبيعية وعلى انه يستحيل ان يفعل
الشئ في شبيهه فعلا واثرا بالطبع من
حيث هو يشبهه الا بالعرض ولكانت
الارض الصغيرة كالمدرة اسرع انجذابا ٤٦
من الكبيرة فالذي تجب ان يعتقد في
هذا هو ان الحركة الطبيعية تطلب
الحيز الطبيعي وتهرب من غير الطبيعي لا
مطلقا ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل
مخصوص ووضع مخصوص من الجسم

الفاعل

الفاعل للجهات وان الجهة عينها غير
مقصودة والكلية التي للكل ليست
مقصودة في الحركة الطبيعية لاجزائها ٤٧
بل المقصود ما ذكرنا فالطلب يتوجه الى
هذه الغاية المتحققة فقط ولا يصح
الى غيرها الى ههنا كلام الشيخ نقلناه
بعينه واقول اذ قد تبين ان الجسم عند
الحكماء انما يطلب بالحركة الطبيعية
الحيز لا مطلقا بل بشرط ما ومن البين ان

مركز الارض سواء كان موجودا او مفروضا
ليس بحيز فبطل ما توهم من ان مركز الارض
مقصد للحركات الطبيعية للاجسام
الثقيلة ولما ان الطلب الطبيعي الجسماني ٤٨
يتوجه الى الحيز لا مطلقا ولكن مع ترتيب
من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص
من الجسم الفاعل للجهات وليس مطلوب
الجسم الثقيل الوصول الى مركز الارض حكم
الشيخ الرئيس بان المدرة الواقعة في

سطح

سطح الارض هو في حيزه الطبيعي قال
في الشفاء في فصل في اثبات ان لكل جسم
حيزا طبيعيا وكيفية وجود الحيز للكلية ٤٩
الجسم ولاجزائه وللبسيط وللمركب
نقول انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد
مكانان طبيعيان الا على جهة ان في
جملة الكل احيازا بالقوة ايها وقع
فيه بسبب مخصوص كان طبيعيا له
كالمدرة فان اقرب حيز من حيز الارض

يليها هو طبيعي لها والابعد لو حصل
فيه لكان يصير ايضا اقرب وكان طبيعيا
انتهى واقول لايتوهم ان المدرة الواقعة
٥٠ في هذا الجزء من سطح الارض لو كانت مثلا في
حيز الطبيعي فيجب ان لاتتحرك اذا زال
عنها ما تحتها من الارض لانه اذا زال
عنها ما تحتها انعدم الحيز الطبيعي وصار
الحيز غريبا لانا قررنا ان الجسم يطلب
الحيز لا مطلقا ولكن مع ترتيب خاص بينه

وبين

وبين اجزاء الكل ووضع مخصوص له
بالقياس الى محدد الجهات فاذا زال
ذلك الترتيب المخصوص او الوضع
٥١ المخصوص فات المطلوب وانبعث
الطلب ثم ان الشيخ الرئيس ذكر في
طبيعيات الكتاب في فصل في اصناف
القوى والحركات البسيطة الاولى
تخالف الماء الارض بالطبع لان حركتهما
ليستا الى حقيقة المركز الا للقهر او لوقوع

لخلاء لو لم ينجذب الماء اذا زال عنه
الارض والاخركة الماء الى حيز غير حيز
حركة الارض فهما واحد بالجنس وقال
في طبيعيات الكتاب في فصل في ذكر اختلاف ٥٢
الناس في الخفيف والثقيل واستنباط
الراى الحق من بين ارائهم ما ان للخفيف
والثقيل احوالا ثلثة حال حصوله في
المكان الذي يؤمه وحال حركته مرسلة اليه
وحال وقوفه ممنوعا دونه ففي حال حصوله

في

في المكان الذي يؤمه هو غير مايل عنه
بالفعل ولا بالقوة ولو كان مايلا عنه
بالفعل لما كان ذلك المكان مستقرة
الطبيعي اللهم الا ان تجعل القوة بالقياس ٥٢
الى القاسر والى ميل قسري لا الى ميل طبيعي
فالجسم الثقيل او الخفيف لا يوجد فيه
حال حصوله في حيزه الطبيعي ميل البتة
وقال في الفصل المذكور ان كل جسم اذا
حصل في حيزه الطبيعي لم يبق له ميل

البته فاذا كان الخشب في الهواء لم يكن
للهوائية التي فيه ميل البته فلم يكن فيه
مقاومة للارضية والمائية التي فيه
البته فغلب تلك بميلها الموجود بالفعل
فاذا حصل في الماء انبعث الميل الطبيعي
للهواء الى فوق فان قوى وقاوم دفع
الخشب الى فوق وان عجز اذعن للهبوط
قسرا انتهى كلامه واقول هذا ونظايره

٥٤

مصرّح بان طلب الاجسام انما يتوجّه
الى

الى الحيز والمكان لا الى النقطة المركزية
كما توهمه من لم يطلع على المباحث الحكمية
وما اشتهر فيما بين الناس من انه اذا وقعت

٥٥

ثقبة في الارض مارّة على المركز كانّها
قطر الارض فوقع فيها حجر مثلا فيقف
الحجارة بطبعها عند الوصول الى المركز
الموهوم المعدوم اى عند التمكن في
مكان يتوهم المركز فيه فعلى تقدير صحته
واستقامته لا يدل على ان الطلب يتوجّه

الى المركز الموهوم المعدوم بل يشبه ان يكون
ذلك معللا بان الجسم الثقيل المطلق المتحرك
على الاستقامة اذا لم يصل فى سمت حركته
الى كليته يقف فى وسط الاجسام كلها ٥٦
فهو بالحقيقة طالب لحيز هو الوسط و
انما يقف فى الوسط لانه حيز يوافق طبيعته
لا لانه يقرب هناك من النقطة الموهومة
كما ان وقوف المدرة فى جزء من سطح الارض
معلل بان ذلك الجزء حيزه الطبيعى وما

نقلناه

نقلناه من الشيخ آنفا مشعر بذلك وكذلك
ماذكره فى طبيعيات الشفاء فى فصل فى اثبات
ان لكل جسم حيزا طبيعيا من ان الاجسام ٥٧
المتشابهة الطباع فان احيازها
كانها اجزاء حيز واحد ويكون لجسم معين
من تلك الجملة حيز يتعين له من تلك
الجملة لعلة تلك العلة اما وجوده فيه
اولا عند ما حدث وهو موافق له فى الطبع
فوجب له لزومه واما اختصاصه

بالقرب فان النار انما تتحرك الى فوق الى حيّز
من حيز كلية النار بعينه لانه اقرب اليه انتهى
ولو كان سكون الحجارة فى وسط الثقبة
المذكورة معللا بانها وصلت الى المركز ٥٨
لوجب ان لا يقف الحجارة فى الوسط اذا
كان فى الارض ثقبة مستقيمة غير
مارة على المركز فوقعت الحجارة فيها
اذ لا يصل هناك الى المركز وليس الامر
كذلك اذ يستحيل ان يتجاوز الحجارة

من

من الوسط ويصعد الى الفوق بالطبع بل 30
ان كان لا يلحقه قاسر يمنعه عن مقتضى
طبعه لوجب ان يقف بالطبع هناك واذ
لم يصل الى المركز ٥٩ فصل فى ابانة ان مركز
الارض هل هو مشار اليه ام لا لا يخفى
انه عرف الشيخ الاشارة تارة بانّها
دلالة حسّيّة او عقلية الى شئ بعينه
لا يشاركه فيها شئ غيره ولو كان من نوعه
واخرى بانها تعيين الجهة التى تخص الشئ

من جهات العالم اذا تقرر ذلك فنقول
المركز معدوم عندهم على ما عرفت والمعدوم
لا وضع له وما لا وضع له لا يشار اليه على ما
نقلناه من طبيعيات الشفاء من فصل
في مناقضة القائلين بالخلاء وايضا
المعدوم لا تعين له فلا يشار اليه
اذ الاشارة اعتبر فيها كون متعلقها
معينا والمعدوم ايضا لا جهة له فلا
يشار اليه بمعنى انه يعين جهته و

ايضا

ايضا المعدوم لا تحمل عليه شيء على ما 31
ثبت في المنطق فكيف يصح ان يقال انه
مشار اليه ثم ان من اعترض على ما قيل في
ايضاح وجود الجهة بان المركز معدوم
مع انه مشار اليه وقد قلتم المشار اليه
موجود ان اراد ان المركز في حد ذاته
مشار اليه اشارة حسية في الخارج
فذلك باطل لما عرفت وان اراد انه
مشار اليه في الخارج عند القوم ففيه

انه ليس في كلام القوم تصريح بذلك ولا
ايماء اليه ولا الى ما يقرب منه اعني ما يقرب
من قول القائل مركز الارض مشار اليه
في الخارج اشارة حسية بالفعل نعم
يمكن ان يتخيل نقطة في وسط الارض و
يشار اليها في الخيال والوهم وذلك
لان الاتصال الذي هو فصل الكم حدّه
على ما في منطق الشفاء هو انه الذي يمكن ان
يفرض له اجزاء تجمع بينها حد مشترك هو

نهاية

٦٢ ب

نهاية لاحدهما وبداية للآخر وليس الشرط
فيه ان يكون هناك قطع وحد بالفعل
بل الشرط فيه ان يكون امكان هذا
التوهم الى هنا منقول من كلام الشيخ واذا
كان ذلك كذلك فنقول يمكن ان يتوهم
انقسام الارض الى قسمين بينهما سطح
مشترك اذا قسم ذلك السطح الى قسمين
متساويين كان الحد المشترك بينهما
قطر الارض ثم يمكن ان يتوهم انقسام

٦٢ ا

انقسام ذلك الحد المشترك الى متساويين
بينهما نقطة هي الحد المشترك بينهما
فتلك النقطة هي مركز الارض ويمكن ان
يصير مشارا اليها ومدلولا عليها دلالة ٦٤
لا تتناول غيرها وان كان مشاركا لها
في النوع وهذه الاشارة بالحقيقة اشارة
الى ما تخيل في الموجود الخارجي اعني الى
الموجود في الخيال لا الى نفس الموجود
في الخارج ثم ان ما وقع في الاشارات من

ان

ان الناس يشيرون الى جهات لا تتبدل
مثل جهة الفوق والسفل لم يرد الشيخ
بجهة السفل فيه المركز الذي هو نقطة
٦٥ موهومة بل اراد به ما يلي الارض على ما
صرح به مرارا وكرره تكرارا واراد بالاشارة
الى الجهة التي تتخيل في الارض لا يقال
السفل بمعنى ما يلي الارض يتبدل فان
ما يلي الموضع المرتفع من الارض فوق
بالقياس الى ما يلي المكان الغائر من الارض

وسفل بالقياس الى ما هو ارفع منه لانا نقول
العلو يعنى به شيآن احدهما المقابل
للسفل والثانى الجهة التى تلى السّماء
والثانى معقول بنفسه لا يحوج تعقله
الى اعتبار وجود مقابله صرح الشيخ الرئيس
بذلك واقول السفل ايضا له معنيان
احدهما ما يلى الارض على ما عرفت والثانى
معنى يضايف العلو ومقول بالقياس اليه
والسفل بهذا المعنى الاخير الاضافىّ

تتبدل

يتبدل لا بالمعنى الاول الذى يشترك فيه
جميع الاحياز الارضية غايرة كانت او
مرتفعة وليس بين الحيز المرتفع من الارض
والحيز الغاير منه اختلاف بالطبع كما بين
حيز الماء والهواء بل جزء الارض مثلا
اذا وصل الى الحيز المرتفع يسكن فيه
بالطبع وليس فيه ميل البتة وكذلك
اذا وصل الى الحيز الغاير يسكن فيه بالطبع
على ما سبق فالسفل بمعنى ما يلى الارض ليس

فيه اختلاف كما في الامور الاضافيّة
ولا في اجزائه تبدل بالطبع وتنوّع كما
بين حيز الارض وحيزا لهـــواء

فصل في تحقيق ان مقصد الحركة

هل تجب ان يكون موجودًا بالفعل

اولا وكذلك المشار اليه هل تجب ان يكون

موجودا في الخارج اولا اقول ان مقصد

الحركة لا تجب ان يكون موجودا بالفعل
في الخارج عندهم فان ما ينتهي اليه

الحركه

الحركة الاينية والوضعية مقصد
للحركة وانهم حكموا بانه لا تجب ان يكون
موجودا بالفعل في الخارج صرّح به الشيخ
في الشفاء في فصل في الحركة قال ولقائل
ان يقول ان الحدود في المتصل على مذهبكم
ليست موجودة بالفعل بل بالقوة وانما
يصير بالفعل اما بقطع او بموافاة محدودة
كمماسة او موازاة او بفرض فيكون اذن
ما لم يكن احد هذه الاسباب بالفعل لا يكون

مبدا ولا منتهى وما لم يكن مبدا ولا منتهى
معينين عنده يبتدئ الحركة اوالیه لا
يكون حركة فالفلك ما لم يكن له سبب
محدد محرك لا يكون متحركا وهذا محال
فالذى نقول فى جوابه ان النهاية والمبدا
يكون للحركة بضرب فعل وضرب قوة و
القوة تكون على وجهين وجه قريب
من الفعل ووجه بعيد من الفعل مثال
ذلك ان المتحرك فى حال ما يتحرك له بالقوة

٧٠

القريبة

القريبة حد ولك ان تفرضه وقد وصل
اليه فى آن تفرضه فيكون ذلك له و فى
نفسه بالحقيقة وانما يصير بالفعل

٧١

حدّ الحصول الفرض بالفعل والقطع بالفعل
وحد لا يمكن من حيث هو حد حركة أن
تجعل بالفعل حد حركة بفرض او بسبب
محدد بالفعل بل تحتاج ان يستوفى
المسافة اليه حتى يصير بهذه الصفة
اعنى ان يكون هناك ما يمكنك ان تفرضه مبدأ ويمكنك ان تفرضه

بالفعل م

منتهى وبالجملة حد انفرضه من الحركة

فكل حركة من حركات الفلك يشير اليها

فى وقت معيّن وتحصلها فانها تفرض لها

ذلك فتارة تفرض المبدا والمنتهى متباينين ٧٢

اى نقطتين مختلفتين هما حد ذلك

المفروض من الحركة فى ذلك الوقت

الذى بعينه وتارة تكون نقطة واحدة

هى بعينها مبدا ومنتهى اما مبدا فلان الحركة

عنها واما منتهى فلان الحركة اليها ويكون

ذلك

ذلك لها فى زمانين فالحركة المكانيّة

والوضعية تعلقها بالمبدا والمنتهى

هوانك اذا عيّنت حركة ومسافة تعيّن ٧٢

مع ذلك مبدا ومنتهى قايم بنفسه والمتحرّك

المكانى تعلقه بالمبدا والمنتهى هو ان

يكون ذلك له بالفعل او بالقوة القريبة بالفعل على اىّ وجه كان

منهما جاز فانا لم نشترط الوجه المعيّن

فيه منهما وبالجملة فانها تتعلق بالمبدا

والمنتهى على هذه الصورة والشرط المذكور

لا من حيث هما بالفعل انتهى واقول
تصريحه بان ما ينتهى اليه الحركة مع انه
مقصد للحركة لا يجب ان يكون موجودا
بالفعل مشعر بان استدلالهم على وجود
الجهة بانه مقصد الحركة ومقصد الحركة
موجود اراد وابه ان الجهة موجودة بالفعل
او بالقوة القريبة من الفعل والمراد
بوجودها بالقوة الوجود الذى تخرج
من القوة الى الفعل بسبب قطع او موافاة

محدودة كمماسة او بسبب فرض ويؤيد
ذلك ان الشيخ تارة يطلق الجهة على
سطحين موجودين هما طرفا المسافة
المتصلة بين الارض والسماء واخرى
يطلقها على نقطتين موهومتين هما طرفا
تلك المسافة قال ان طرفى المسافة
المتصلة بين السماء والارض هما
مثلا نقطتان او مكانان وطباع النقطتين
والمكانين لا تقابل تقابل السواد والبياض

بل تتقابل لامر خارج وذلك الامر الخارج
كأن يكون لحل الطرفين في غاية القرب
من الفلك والطرف الثاني في غاية
البعد منه فيكون طرف منه لزمه ان
يكون علوا والآخر لزمه ان يكون سفلا
انتهى واذ قد علمت ذلك علمت ضعف
السؤال والجواب الموردين في حواشي
شرح التجريد حيث قيل وههنا اي في
المقدمة القائلة بان مقصد المتحرك

موجود

موجود نظر وبحث وهو ان المكان
مقصود بالحصول فيه قطعا مع ان
الجسم المتحرك في الهواء مثلا له مقصد
٧٧
يتوجه اليه هو المكان وهو غير موجود
حال الحركة بل يوجد حال انتهاء الحركة
فالقصد الى الشئ بالحركة للحصول فيه
لا يستلزم وجود ذلك الشئ الا حال
الحصول فيه واما قبله فقد يكون موجودا
كالمكان عند القايل بالبعد وقد لا يكون

موجودا كما في المثال المذكور عند القائلين

بالسطح فلم لا يجوز ان يكون الحال في الجملة

كذلك فلا تكون موجودة الا عند الوصول

اليها او القرب منها دون حال الحركة اليها

نعم تجب حال الحركة اما وجود ذلك الشئ

الذى قصد به الحصول فيه او الوصول

اليه او القرب منه واما وجود محل يوجد

هو فيه والا لم يتصور كونه مقصودا

بالحركة بالضرورة واما وجوده بعينه

فلا

فلا تجب وقد تجاب عن ذلك بان المدّعى

وجود المكان والجهة في الجملة سواء كان

حال الحصول او قبله الى هنا منقول من حواشي

شرح التجريد واقول ضعف السؤال ظاهر

مما تقدم واما ضعف الجواب فلعدم

جريانه في الحركات الفلكية اذ المقصد

هناك بالقوة وانما يصير بالفعل

بموافاة محدودة كمماسة او موازاة

او بفرض ولا يصير بالفعل بمجرد وصول

المتحرك الى حد اذ لا يحدّ بالفعل في

مسافة الحركة الفلكية وهذا الجواب

بالحقيقة نفي للسند الاخص واذ قد

بلغنا هذا المبلغ في تحقيق ان مقصد

الحركة هل تجب وجوده اولا فلنشر

اشارة خفيفة الى ان المشار اليه

اشارة حسية هل تجب ان يوجد

اولا فنقول ان ما يشار اليه اشارة

حسية على الاطلاق من غير ان

٨٠

تحتاج

تحتاج فيه الى تصرف من جانب الوهم ٨١

وتقسيم فرضي او غيره فهو موجود

في الخارج البتة واما ما يشار اليه اشارة

حسية بشرط ان يصدر من الوهم

تصرف وتقسيم هناك فلا تجب ان

يوجد بالفعل في الخارج بل يكفي هناك

وجوده في الحواس

فصل

في تحرير الجواب عن الشبهة المذكورة

اقول قد انحلت العقدة

بالمرة واضمحلت الشبهة بالكلية
بما قررنا فيما سلف وما نذكره الآن في
قوة الاعادة والتكرار الا ان المقام
لما كان مزال الاقدام احتجنا فيه
الى التكرير في التقرير فنقول
ان الشبهة المذكورة تتضمن شبهتين
اثنتين احديهما هي الشبهة في احد
الدليلين الدالين على وجود الجهة
والاخرى هي الشبهة في دليل آخر و

اخرى

احدى الشبهتين هي ان جهة السفل
اعني مركز الارض معدوم مع انه مقصد
للحركة وقد قلتم في ابانة وجود الجهة
ان مقصد الحركة يجب ان يكون موجودا
والجواب ان جهة السفل

على ما سبق تطلق على معنيين احدهما
مركز الارض والثاني ما يلي ناحية
الارض ومقصد الحركة الطبيعية
الهابطة انما هو السفل بالمعنى الثاني

الذى هو موجود دون المعنى الاوّل

الموهوم لما سلف من ان الاجسام

انما تتوجه حركاتها الطبيعيّة الى

احيازها الطبيعية وان لكل جسم

اذا خلّى وطبعه حيزا وليس للجسم

يقتضى الوصول الى نقطة وخصوصا

اذا كان تلك النقطة موهومة فالوصول

الى المعدوم محال فحاصل هذا الجواب

ان الدليل غير جار فى صورة النقض و

لهذا

لهذا السؤال جواب آخر

وهو انا سلمنا ان مركز الارض مقصد

للحركات الهابطة بناء على تعميم فى

المقصد بان نعنى به ما يعم المقصد

حقيقة وتوهما وبناء على ان المقصد

لا يجب ان يصل المتحرك اليه على ما

قاله الشيخ فى طبيعيات الشفاء فى

فصل فى اصناف القوى والحركات

البسيطة من انه اذا كان حركة

طبيعية مستقيمة افترض للحركات
الطبيعية اجناس ثلثة جنس المتحرك
من الوسط وجنس المتحرك الى الوسط
وليعلم انه ليس يجب ان يكون المتحرك
من الوسط لامحالة انما يتحرك من عين
الوسط فانه اذا كان من موضع آخر
لكنه يبعد في حركته عن الوسط فهو
متحرك عن الوسط ولا المتحرك الى الوسط
هو الذي ينتهي لامحالة في حركته الى

عين

عين الوسط فانه ان كان يقرب في حركته
الى الوسط فهو متحرك الى الوسط وليس كل
ما يتحرك الى شئ يصل اليه انتهى وقد
تقرر ذلك فنقول ليس المدّعى
ان الجهة موجودة بالفعل بل المدّعى
انها موجودة بالفعل او بالقوة لما
سبق من ان استدلالهم على وجود
الجهة بانها مقصد المتحرك ومقصد
المتحرك موجود مع تصريحهم بانّ

مقصد الحركة لا تجب ان يكون موجودا
بالفعل بل تجب ان يكون موجودا
بالفعل او بالقوة ادل دليل على ما
قلناه والمركز وان لم يكن موجودا
بالفعل الا انه بالقوة ويصير بالفعل

بفرض الفارض على ما عرفت ويؤيد ما
ذكرناه ان الشيخ الرئيس صرح مرارا
بان غاية البعد عن المحيط تتحدد
بمجرد المحيط وان لم يكن جسم آخر و

ذلك

ذلك مشعر بانه يكفي توهم غاية البعد
قال في فصل في النظر في امر جهات
الحركات ان المتحرك على الاستقامة
تخلف جهة ويقصد جهة فلا تخلو

اما ان يكون كل واحد من الجهتين تتحدد
بجسم على حدة او يكون الجهتان تتحددان
بجسم واحد والتحدد انما يكون تحددا
متقابلا بالجسم واحدا اذا كان احد
الحدين في غاية القرب منه والآخر

في غاية البعد منه ولا يتحدد غاية
البعد من الجسم كما يتحدد غاية القرب
منه الا بان يكون على جهة احاطة
ومركز حتى يكون الجسم الواحد يوجب
الحدين جميعا وتجب ان يكون الجسم
المحدد محيطا لا جسما موضوعا
كالمركز وذلك لانه ان كان موضوعا
كالمركز يتحدد القرب منه ولم يتحدد
البعد بل المحيط هو الذي تحدد القرب

والبعد

والبعد عنه ثم قال واذا كان التحدد
بجسمين وكان احدهما كالمحيط
والآخر كالمركز كان المحيط كافيا في
ان تجعل للبعد حدين وان لم يكن الذي
في المركز فيكون التحدد بالذي في المركز
بالعرض ثم قال قد قلنا انه اذا كان
حدوث الجهتين على سبيل مركز ومحيط
كفى المحيط في تحديد الجهتين جميعا و
كان الجسم الموضوع في المركز داخلا

في الامر بالعرض انتهى واقول ما
نقلناه مشعر بان جهة السفل لا يجب
ان تكون موجودة بالفعل بل يتحدّد
الجهتان بالمحيط فقط وان لم يكن
في المركز جسم آخر فضلا عن النقطة ٩٠
وبالحقيقة قول القايل مركز الارض
مقصد للحركات الطبيعية قول مجازي
يرجع الى ان الجسم بالحركة الهابطة يتوجه
الى ما يتوهم فيه المركز وحاصل هذ الجواب

ان

ان الدليل جار والمدلول غير متخلف عنه
واذ قد علمت وجه التقصّي عن الشبهة
الاولى فاعلم انّ الشبهة الثانية
هي ان مركز الارض الذي هو جهة ٩٢
التحت موهوم معدوم عندهم مع انّه
مشار اليه وقد قالوا ان المشار اليه
اشارة حسية يجب ان يكون موجودا
والجواب عنها انّ المركز ليس
بمشار اليه على ما مر في موضعه وحاصل

الكلام انك ان عنيت بالسفل ما يلى الارض
اعنى سطح الارض او مكانها المنطبق على
سطحها فالسفل بهذا المعنى موجود
ذو وضع مشار اليه اشارة حسّية
وهو بالحقيقة مقصد للحركات الطبيعية
الهابطة وليس فيما بين الموجودات
ذوات الاوضاع ما هو ابعد منه
من الفلك فان الارض بمنزلة المركز
للمحدّد وان عنيت بالسفل مركز الارض

فهو

فهو امر موهوم لو وجد لكان ابعد جميع
ذوات الاوضاع من المحدّد وليس بمقصد
للحركة في الحقيقة ولا هو مشار اليه
في الخارج على ما سبق وههنا ايضا
جواب آخر وهو انا سلمنا ان المركز
مشار اليه بناء على انه يتوهم على الوجه
الذى مرّ ويشار اشارة حسّية لكن
لانم ان كل مشار اليه اشارة حسّية
تجب ان يوجد في الخارج بالفعل

بل المشار اليه تجب ان يوجد بالفعل

او بالقوة القريبة من الفعل بالمعنى

الذى سلف وبهذا القدر يثبت المدّعى

اذ ليس المدعى الّا انّ لجهة امرٍ

موجود بالفعل او بالقوة القريبة

من الفعل وانما يصير بالفعل امّا

بقطع او بموافاة محدودة كما سنّة

او موازاة او بفرض والمركز يصيرُ

بالفعل بسبب الفرض على مامر من انّه

يمكن فرض انقسامه الى امور تنتهى

الى المركز ولا نعنى انه يوجد المركزُ

فى الخارج بسبب الفرض فانّ ذلك

محال بل نعنى انه يصير معيّن الوجودِ

فى الوهم كما سبق وليكن هذا آخر الكلام

فى حل العقدة وجواب الشبهة والحمد لله الذى

هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان

هدانا الله وصلى الله على محمّد وآله اجمعين

ذيل الرسالة

واذ قد بلغنا هذا المبلغ فى تحقيق
المقام وتحصيل المرام فينبغى ان نتامل
فيما قاله بعض ابناء الزمان فى جواب الشبهة

فصل ذهب بعضهم الى ان
الدليل جار والمدلول غير متخلف عنه
فان المركز موجود ولننقل اولا كلامه
ثم نشير الى ما له وعليه فنقول انه
قال فى تقرير الشبهة بقى ههنا شئ و

هو

قاضى البلدة الشريفة المحروسة بقسطنطينية حرسها الله وظل فاتحها

هو ان جهة السفل اعنى مركز الارض
مشار اليه اشارة حسية ومقصد
للمتحرك مع انها نقطة موهومة لا وجود
لها فى الخارج ثم قال والحل ان هذه

الاطراف اعنى الخط والنقطة والسطح
وربما تصير محصلة الوجود بادنى اعتبار
يلحقها من محاذاة او مسامتة او مماسة
او ما تجرى مجرى هذه الامور فانك اذا
اشرت الى نقطة فى خط فان الاشارة

الحسية قد تكون خطا وهو ما منتهيا
الى نقطة فى الخط محصّلة الوجود فيه
ويتجزى الخط بهذه الاشارة جزءين
محصلين بالفعل يكون النقطة المشار
اليها حدا مشتركا بينهما موجودا بالفعل
حتى اذا زالت الاشارة انعدم الحدّ
المشترك ويكون لكل الخط الكل شيئا
واحدا وكذلك الحال فى المحاذات و
المماسة والمماسة الا ترى انك

اذا

اذا وضعت كرة حقيقية فوق صفحة
ملساء لا تماسها الا بنقطة موجودة
بالفعل اذ لا مماسة بالمعدوم واذا
دحرجتها عليها فالمماسة حال
الدّحرجة ليست الا خطا غير قارّ مع
انه لا وجود للنقطة والخط فى الكرة
الحقيقية قبل المماسة وكذلك
اذا ابيضّ نصف آخر منه فان لكلّ
من السواد والبياض موضوعا موجودا

من سطح واسودّ نصفه

بالفعل مغايرا لموضوع الاخر بينهما
خط واحد وهو حد مشترك بينهما و
وجود الموضوعين على هذا الوجه
مشروط بوجود اللونين فيهما حتى اذا
زال الاعاد السطح شيئا واحدا لاخط فيه
محصلا بالفعل واذا تقرر هذا فاعلم
ان الاشارة الحسية الى مركز الارض مما
تجعله متعين الوجود محصله وكذلك
اذا قصدة المتحرك يكون محصل الوجود

بمسامته

بمسامته فمركز الارض لو سلم انه
نقطة موهومة قبل الاشارة والقصد
فهو حال الاشارة وتعلق القصد موجود
بالفعل وليس هذا الكلام شيئا اتكلفه
لتصحيح المقال ودفع الاشكال بل هو كلام
دائر على السنتهم نص عليه الشيخ في الشفاء
في مواضع عديدة وذكره الامام الرازي
في المباحث المشرقية ولا باس بان نحكي
طرفا من كلام الشيخ ليزداد وثوقا بما

١٠٢

ذكرنا مع كونه واضحا في نفسه فنقول

قال الشيخ في قاطيغورياس الشفاء

ان الجسم اذا صار له الجزآن لعرضين

تميّزا فيه فمن البيّن ان لكل واحد

من العرضين ليس فيما فيه الآخر كسواد

وبياض وكل واحد منهما اختص بموضوع

هو الذي جعله غير الآخر فان الاشياء

المتفقة في الطبيعة لعارض ما

يتغاير بالعدد فيكون ما اختص بانبثاث

البياض فيه متناهيا وما اختص بانبثاث

السواد فيه متناهيا وكل ذلك بالفعل

وليست النهايتان المفترضتان لما عرض

اثنين بل هناك نهاية واحدة وقال في

طبيعيات الشفاء اذا توهمنا او فرضنا

لخط الواحد بالفعل ذا جزءين وميّزنا

احدهما عن الآخر بالفرض فتميّز بذلك

له طرف هو بعينه طرف القسم الآخر

فيقال لكل واحد منهما انه متّصل

بالآخر وانما يكون كل واحد منهما موجودا

بعينه مادام الفرض فاذا زال الفرض لم

يكن ذلك ولا هذا بل كان الواحد الكل

ولا قسمة فيه بالفعل وبالجملة انما

يكون في اجزاء المتصل شئ هو هذا

١٠٦

باتجاه الاشارة بعد الفرض اليه على نحو

وكذلك ذاك انما يكون ذاك لاتجاه

الاشارة على نحو آخر من الفرض وهذا

هذا وذاك ذاك من حيث الاشارتان

متجهتان

متجهتان اليه فان بطلتا فمحال ان

يقال ان هذا وذاك باقيان من حيث

هما هذا وذاك اللهم الا ان يعرض سبب

آخر مميز واما ما كان بالفرض فيبطل

١٠٧

بزوال الفرض والمتصل لا جزء له بالفعل

فيكون حدوث جزء له هو هذا وجزء له هو

ذاك من غير ان كان هو قبل موجودا

بالفعل هو امر يتبع الاشارة واذا زالت

الاشارة لم يبق معلول الاشارة وليس الحال في اجزاء المتصل

كالحال في اجزاء الاشياء الاخر المنفصل
بعضها عن البعض موجودا فان الاشارة
هناك تدل ولا تفعل وههنا تفعل فتدل
وحين اراد اثبات جهتي العلو والسفل
للارض بالفعل قال جهة السفل للارض

نقطة موهومة وجهة الفوق ايضاً
طرف البعد المتصل بالمركز في السطح وهو
نقطة ما فكيف يكون له جهتان بالفعل
بل يكونان بالقوة ثم قال لكنا قد جعلنا

احد اسباب انقسام المتصل المسامتات
والمحاذيات وهو انقسام بالفعل اذ
يتعين المماس والمسامت والمحاذي
بالمماسة والمسامتة والمحاذات
كما بالاشارة فيكون اذن المركز والطرف

الآخر مما يصير معيّن الوجود لمسامتة
البعد المفروض ثم بيّن كيفية وجود البعد
المفروض في الارض بانها لا تعدم أفقا
لوجود قايم عليها وجميع ذلك من اسباب

فرض الابعاد الذاهبة فيه قال وكان الارض
لو انفردت ولم يكن لها نسبة الى اجسام
خارجة لم يكن لها بالفعل علو وسفل بهذا
الوجه بل فوق فقط من جهة انتهائها
الى سطحها وهذا الكلام بعينه مذكور 110
في المباحث المشرقية فاحفظ هذه
النكتة فانها تنفعك في مواضع من الحكمة
الى هنا كلام ذلك المجيب نقلناه بعينه
واقول قوله ربما تصير محصلة

الوجود بادنى اعتبار يلحقها من محاذاة آه
ليس كما ينبغي فان حاصله ان المحاذاة او المماسة
او المماسة يلحق ويعرض الخط او النقطة
او السطح فيصير سببا لوجوده ومن البين
ان النقطة مثلا يجب ان تكون موجودة اولا
111 حتى يعرضها المحاذاة او المماسة او المماسة
لان الاضافات والاعراض اللاحقة للشئ
توابع لوجود ذلك الشئ ولا يجوز ان يكون
علة لوجود المعروض لاحتياجه في الوجود

على ان المماسة لا تعرض للنقطة اصلا لا بالقياس الى النقطة اخرى ولا بالقياس الى السطح
ولا بالقياس الى الخط قال الشيخ في طبيعيات الشفا وفصل في التناهي اوليها الى انه اذا ماست
علمت ان الشيء اذا كان مماسا فلو فرض هناك صار مداخلا احتاج الى ان يتحرك الى المماسة اصلا من ان يكون
المداخل ينفذ فيه لم يكن مماسا حتى اذا استوفت المماسة صار مداخلا انتهى اقول اذا كان ذلك
كذلك النقطة اذا عرضت لها المماسة لزم ان يكون ... ثم ... الى ... المداخل
ثم هنا ما ... ان ... المداخلة

اليه وتاخره ص في الوجود عنه نعم يصح ان يقال
ان محاذاة جسم لجسم مما يمكن ان يصير سببا
لتوهم خط ما ممتدا في احد الجسمين فان
المحاذاة بين الامرين ربما تحدث انقساما
في احدهما بسبب ان بعضه محاذ والبعض
الآخر غير محاذ فيحدث بين القسمين حد
مشترك وهذا الانقسام كما سياتي انقسام
وهمي قوله فانك اذا اشرت الى نقطة في خط
فان الاشارة آه اقول حاصل دعواه

المشار

قال الرئيس في الشفاء في مباحث الملاقيات والمباينات بين الكيفيات اما النوع فهو قبل ما يعرض له لانه ان كان ما يعرض له منعدما عن نوعيته فيكون نوعيته قد تقررت بفصله ماحقه وان كان من العوارض التي تعرض من خارج فيكون النوع اولا فتحصل موضوعا حتى استعد لقبول ذلك العارض من الخارج انتهى ص

١١٤

المشار اليها بقوله ان هذه الاطراف اعني
الخط والنقطة آه والدليل المشار اليه
بقوله فانك اذا اشرت الى نقطة آه بعد
التنقيح والتحرير هو ان النقطة توجد بسبب
الاشارة اليها فانك اذا اشرت الى نقطة
في خط فاشارتك انما هي خط موهوم
واصل بينك وبين ذلك الخط الموجود و
بذلك الامتداد ينقسم الخط الموجود الى
قسمين محصلين بالفعل فيحصل لا محالة

بينهما نقطة هي حد مشترك بينهما و
انت وكل من يستحق ان تخاطب تعلمان
انّ ذلك لا يوضح المدّعى ومن لا يسلم انّ
النقطة توجد في الخط بسبب الاشارة كيف
يسلم انّ الاشارة التي هي الامتداد الموهوم
تقسم الخط الى قسمين محصلين بالفعل
بينهما نقطة موجودة في الخارج بل غرض
النقطة في الخط والاشارة اليها انّما
ينقسم به الخط انقساما وهميا يقبله المقدار

لذاته

لذاته قبولا يبقى فيه القابل مع المقبول
قال الشيخ في منطقيات الشفاء يجب ان
يسلم ههنا ان التجزية تعرض للمقدار بما
هو مقدار وان كان للمادة فيه مشاركة
وفي العلوم بيّن انّ حصّة المادة في

ذلك ما هي والامر الذي للكم بالذات من
ذلك ما هو فان هذا لا يجب ان يشتغل به
في علم المنطقيين بل يعلم ان التجزية التي
معها حركة وافتراق في المكان غير التجزية

التى انما فيها تعيين الجزء فقط الى هنا

كلام الشيخ ثم لما انتهت النوبة الى تحقيق

المقام فى العلوم قال فى طبيعيات الشفاء

الانقسام على وجهين احدهما الافتراق

والانقطاع وهذا يلحق الكم لاجل استعداد

المادة والاخر الانقسام بمعنى ان فى طبيعة

الشئ ان يفرض فيه شئ غير شئ وهذا

يلحق المقدار لذاته والاول لابد فيه من

حركة والثانى لاتحتاج الى الحركة والاول

هو

هو الانقسام الحقيقى الذى يغير من حال الشئ

واما هذا الثانى فهو امر موهوم والاول لا

يقبله المقدار لذاته البتة لان القابل

يجب ان يبقى مع المقبول وذلك اذا عرض

ابطل المقدار الاول فان المقدار الاول لم

يكن الا ذلك الاتصال المعين ليس شيأ فيه

ذلك الاتصال المعين فان المقدار كما

علمته مرارا هو نفس الاتصال ليس الشئ

المتصل باتصال فيه فانه اذا عرض الانفصال

المفكك ابطل المقدار الاول واحدث
مقدارين آخرين وانما حدث متصلان
محدودان آخران بالفعل بعد ان كانا بالقوة
ولو كانا بالفعل لكان في متصل واحد متصلات
بالفعل بلا نهاية انتهى واقول هذا
تصريح بان الانقسام المقابل للقسمة بالقطع
والتفريق انقسام وهمي وبينهما فروق ثلثة
اشار اليها بقوله والاول لابد فيه من حركة
اه قوله فاعلم ان الاشارة الحسية مما تجعله

متعين الوجود اقول قد ذكر هذا القائل
ان الاشارة الى النقطة هي خط موهوم ينتهي
الى النقطة المشار اليها فليت شعري كيف
جزم بان الاشارة بذلك المعنى مما تجعل
النقطة متعين الوجود في الخارج ثم ان
الشيخ الرئيس عرف الاشارة في الشفاء بانها
دلالة حسية او عقلية الى شئ بعينه لا
يشاركه فيها شئ غيره ولو كان من نوعه و
عرفها في موضع آخر بانها تعين الجهة التي تخص

الشئ من جهات العالم واقول المباحث
الكلامية مشعرة بان اشارتك الى شئ هو
امتداد موهوم آخذ منك منتهٍ الى ذلك
الشئ ومن البيّن انّ الاشارة بكل واحد
من المعانى المذكورة مما لايصلح ان يكون
معيّنا لوجود نقطة هى مركز الارض قوله و
كذلك اذا قصدة المتحرك يكون محصّل
الوجود لمسامتته آه اقول قد عرفت
ان مقصد المتحرك فى الحركة الطبيعية الهابطة

حقيقة انما هو الحيز الطبيعى لا المركز الموهوم
ومسامتة المتحرك مع المركز تتوقف على وجود
المركز وليس احدهما سببا لوجود الآخر ولو
كان مسامتة المتحرك سببا لوجود المركز
لكان سببا لوجود نقاط غير متناهية قوله
القايل المركز مقصد الحركات الطبيعية انما
يصح اذا اريد به معنى مجازى كان يراد به
ان ما يتوهم فيه المركز مقصد للحركات او
المركز مما يقرب منه المتحرك حركة هابطة و

يمكن ان يتوهم فى المسافة فيكون المسافة مشتملة على امور غير متناهية ٥

يبعد عنه الموصوف بالحركات الصاعدة
بمعنى انه امر موهوم لو وجد لكان كذلك وكيف لا
والمعدوم لا يبعد عنه ولا يقرب منه الموجود
فان القرب اضافة يقتضي تحققها تحققَ
المتضايفين على ما صرّح به الحكماء قوله
فمركز الارض لو سلم انه نقطة موهومة قبل
الاشارة والقصد فهو حال الاشارة و
تعلق القصد موجود بالفعل اقول
ما سلف لم يدل على ان المركز يوجد في الخارج

او في الذهن حال الاشارة اى حال تعلق
الامتداد الموهوم به ووصوله اليه وحال
كونه مقصدا للمتحرك فلم يصح التفريع قوله
وليس هذا الكلام شيئا اقول هذا

هو الحق الذي انطقه الله الذي انطق كل شئ
قوله اتكلفه لتصحيح المقال ودفع الاشكال
اقول هذا ايضا حق لا على ان يكون في
سياق النفي بل على ان يكون كلاما مستانفا
قوله مع كونه واضحا في نفسه اقول

ليس الامر كذلك بل نقيضه واضح بالدليل
الصحيح والعقل الصريح على ما عرفت قوله قال
الشيخ في قاطيغورياس الشفاء ان الجسم اذا
صار له جزآن لعرضين آه اقول هذا
مما لا مدخل له في الجواب اصلا فان حاصل

جوابه انا لا نتم ان مركز الارض نقطة موهومة
بل انه موجود بالفعل لكذا وكذا وانقسام
الجسم الى قسمين بسبب عرضين موجودين
فيه لا مدخل له في ايضاح وجود النقطة

في وسط الارض قوله وقال في طبيعيات
الشفاء انا اذا توهمنا او فرضنا الخط
الواصل بالفعل ذا جزءين آه اقول
هذا ايضا مما لا مدخل له في توضيح الجواب و
ان الشيخ اراد بقوله فتميز بذلك له طرف

هو بعينه طرف القسم الآخر انه تميز له طرف
في الوهم والعقل لا في الخارج على ما صرح
الشيخ في طبيعيات الشفاء حيث قال
الانقسام على وجهين احدهما الافتراق

والانقطاع وهذا يلحق الكم لاجل استعداد
المادة الى آخر ما نقلناه ثم ان الفرق بين نقطة
هي ملتقى ضلعي الزاوية ونقطة هي ملتقى جزءين
من خط واحد منقسم بحسب الفرض واضح بيّن
وليس ذلك الفرق الا من جهة انّ نقطة
الزاوية موجودة مطلقا وكذلك ضلعاها
موجودان مطلقا والنقطة في الخط الواحد
المذكور مفروض موهوم وكذلك جزآه
مفروضان قوله وانما يكون كل واحد منهما

موجودا

موجودا بعينه ما دام الفرض فاذا زال الفرض
لم يكن ذلك ولا هذا اقول ليس المراد بالوجود
ههنا الوجود المقابل للعدم بل انه الوجود الذي
سماه الشيخ قبيل ذلك الكلام المنقول الوجود
بالعرض وما ذكره مقابلا للموجود المطلق و
اشار اليه بهمنيار في كتاب التحصيل وذكر ان
الوجود بالعرض معنى غير الوجود بالذات المقابل
للعدم قال الشيخ في منطقيات الشفاء
الجنسية عرض موجود في الحيوان مثلا وجود

الشئ في موضوع خلاف الجنس فانه محمول
عليه وقال في طبيعيات الشفاء عدم الحركة
معنى موجود في الساكن واقول المراد
بالموجود في هذين القولين الموجود بالعرض
الذي تجامع العدم كيف وقد قال في الهيات
الشفاء العدم لا معنى له محصلا في الاشيأ ١٢٨
والا لكان في شئ واحد معان بلا نهاية
فان فيه خلاف اشياء بلا نهاية انتهى وما
ذكره في طبيعيات الشفاء من ان مركز الارض

الذي

الذي هو طرف للبعد المفروض فيه وطرفه
الآخر مما يصير معين الوجود لمسامتة البعد
المفروض انما اراد بالوجود فيه معنى تجامع
العدم لا ما يقابله واراد بما ذكره ان المركز
والطرف الآخر مما يصير معين الوجود في الوهم ١٢٩
لا في الخارج فان طرف البعد الموهوم موهوم
وكيف يكون النقطة موجودة في الخارج بسبب
ان بعدا ما موهوما يسامتها مسامتة موهومة
ثم ان النقطة لو وجدت في الخارج بمجرد فرض

بعد نافذ في الارض موهوم مسامت اياها

مسامتة موهومة لوجب ان تحصل بالفعل

الآن اعني طرف الزمان في الزمان بسبب الفرض

او بسبب تحقق الاشياء الآنية كالطلوعات

والغروبات وقد تقرر في الحكمة ان طرف

الزمان غير موجود بالفعل ولا هو ممكن الوجود ١٢٠

وانقسام الزمان بسبب الآنات الموهومة

كآن الطلوع او الغروب مثلا انقسام وهمي

لا ينقطع به الزمان انقطاعا ولا ينقسم بالفعل

في الخارج

في الخارج انقساما

فصل في

تحقيق جواب آخر قاله بعض فضلاء العرب

قال ان يحل هذا الاشكال عن الاول باعتبار

الحصول بالفعل فيه كما اعتبره المحقق في المكان

دفعا للنقض وتصويره ههنا ان الجهة

مقصد تحصل عنده المتحرك وصولا وقربا

وكل ما هو كذلك فهو موجود فالكبرى اخص

مما كان وكذا الصغرى ولا يرد النقض بالمركز

ونحوه ضرورة امتناع الحصول بالفعل عنده

١٢١

وظن انه ما يكفي به الاوربم

والقرب منه ثم قال واشار الشيخ في الاشارات
الى اندفاعه عن الثاني ايضا حيث لم يكتف
في الصغرى بوقوع الاشارة الى الجهة بل
تعرض لبيان لميته ايضا وتحريره ان الجهة
التي هي ذات وضع قابل للاشارة الحسيّة ١٢٢
لوضعها في نفسها وكل ما هو كذلك فهو
موجود فالكبرى يكون ايضا اخص مما كان
فلا يرد النقض بمثل المركز الى هنا كلامه
واقول قوله يحل الاشكال عن الاول

آه

آه يتوجه عليه انه اذا قيل في ايضاح وجود
الجهة انها توجد لانها مقصد تحصل
بالفعل المتحرك عنده فلا يثبت به وجود
الفوق اعني محدّب المحدّد واذا قيل لانها
مقصد تحصل بالفعل المتحرك عنده او يقرب منه ١٢٣
وكل ما كان كذلك فهو موجود فلا يكون
الكبرى اخص مما ذكر في الكتب اذ لا يعني بقولهم
كل ما يكون مقصدا للمتحرك فهو موجود الا
انّ ما يقصده المتحرك ويطلب الوصول اليه

او القرب منه فهو موجود فما ذكر بالحقيقة
توضيح للكبرى لا تخصيص لها فافهم قوله
ضرورة امتناع الحصول بالفعل او القرب منه
اقول يرد عليه انه ان اراد انه يمتنع
الحصول بالفعل عند المركز او القرب منه لان
المركز معدوم والحصول عند المعدوم والقرب
منه محال فلقائل ان يقول ان المركز لا يجب
ان يكون موجودا كما سبق لانه يجب ان يكون
معدوما اذ يجوز ان يستحيل نصف الارض الى

عنصر آخر او عناصر اخرى وتحصل جسم في
وسط العالم ينتهي طرفه الى نقطة تكون تلك
النقطة مركزا للعالم وان اراد انه يمتنع الحصول
بالفعل عند المركز او القرب منه اذ تحول بين
المتحرك والمركز نصف الارض ويمتنع زواله

فنقول انه قد تقرر ان الاستحالة في العناصر
جايزة بل واقعة فالارض يمكن ان تستحيل
الى الماء او الهواء ولم يقم برهان على ان الارض
مثلا يمكن ان يستحيل ثلثها الى عنصر او عناصر

اخرى فاذا بلغت الاستحالة ذلك المبلغ

استحالت ان يتجاوزعنها واذا كان ذلك

كذلك فلم لا يجوز ان يستحيل نصف الارض

مثلا الى الهواء او الى الماء فينتهي الحركة

الهابطة الى المركز او الى القرب منه كما مر غير

مرة قوله فلا يرد النقض بمثل المركز اقول

هذا مشعر بان المركز مشار اليه اشارة حسية

وليس له وضع وهذا مما لا يرتضيه اهل العلم

والمعرفة قال الشيخ ان كان للجهة شيئا

موجودا فاما ان يكون موجودا عقليا لا وضع

لذاته فلا يشار اليه او يكون له وضع فيشار

اليه ومحال ان يكون عقليا لان ذلك لا

حركة اليه فبقي ان يكون له وضع انتهى واذ

قد عرفت ذلك عرفت بطلان قوله فالكرى

ايضا اخص مما كان فمن البين ان قول القائل

الجهة مشار اليها ليس اخص من قوله الجهة

ذات وضع مشار اليها فان كون الشئ مشارا

اليه وكونه ذا وضع متلازمان ثم ان

للمجيب المذكور كلاما آخر متلو الجواب المذكور راينا

نقله والتامل فيه فضلا لاحتياج اليه

(الفاضل المحروم بسنان پاشا)

فصل في تحقيق ما قال من جرح

بسنان لسانه قلوب العلماء المتقدمين

بفهم الحقايق والاسرار وعدّ ما يشتمل

عليه الشبهة من هفوات الحكماء اولى

الايدى والابصار لا تخفى انه طوّل كلّ

التطويل في ابانة انّ جهة التحت عبارة

عن المركز وهو موهوم ثم قال في تفصيل الاشكال

وتاييد

١٢٨

وتاييد الاعضال فان قلت كيف يقولون بكون 70

جهة التحت موهومة مع صريح دلالة الادلّة

التي ذكروها على وجودها ايضا قلت هذا عين

الاشكال الذى ذكره الفاضل نعم تحتمل ان يكون

القول بكون جهة التحت مركزا موهوما مع ١٢٩

الاستدلال على وجود الجهة بهذه الاستدلالات

من هفوات القوم حيث قالوا به تارة واستدلوا

به اخرى فيكون الاشكال الذى ذكره الفاضل

في تمام محرّره وتحتمل ان يكون قول المحققين المخالفين

لما هو المشهور عندهم من وجوديه كل جهة
بناء على عدم تمام هذه الاستدلالات عندهم
لعدم قبولهم دعوى الضرورة فى كل من القياسين
فالانسب حينئذ ان يورد الاشكال عليهم
بطريق المنع لا بتصريح من تخالفهم بخلاف
ما يدل عليه دليلهم هذا كلامه ولقد
كتب لكلامه حاشية هى ان الظاهر من كلام
المحققين ان جهة التحت عبارة عن مركز
المحدد من حيث انه مركز له فقط من غير

اعتبار

١٤٠

اعتبار نقطة موجودة بالفعل وان ما
ينقل من الحكماء من القول بوجوديته من
رموز الاوايل كما اشتهرت عند القوم كما
فى الزمان والحركة وغيرهما من الامور
المتوهمة التى ينشأ توهمها من امر موجود
محقق انتهى واقول قوله مع صريح
دلالة الادلة التى ذكروها على وجودها
ليس كما ينبغى لما قدم مرارا من ان التحت و
السفل يدل بالاشتراك اللفظى على معنيين

١٤١

احدهما موجود والآخر معدوم والدليل
جار في المعنى الموجود دون المعدوم على
ما صرحوا به من ان مقصد الحركة الهابطة
انما هو الحيز الطبيعي الذي يستحيل ان يكون
نقطة ومنتهى الاشارة تجب ان يكون موجودا
وان عنى بالدليل معنى تجري في التحت بمعنى
المركز فنقول المدعى ليس هو ان
الجهة موجودة بالفعل بل هو انها موجودة
بالفعل او بالقوة وتخرج الى الفعل على

نحو

نحو خروج النهايات من القوة الى الفعل
في المقادير بسبب الفروض والاعتبارات
فافهم قوله من هفوات القوم اقول
انه تشنيع نشأ من الذهول عما فصلناه
من مقاصدهم قوله ويحتمل ان يكون قول
المحققين منهم آه هذا الاحتمال ايضا
مما يبطله التفاصيل التي اوردناها في الفصول
المتقدمة قوله كما في الزمان والحركة وغيرهما
من الامور المتوهمة اقول ذلك يشعر

بان الزمان والحركة من الامور الموهومة
عند الحكماء وهو موافق لما فى شرح المواقف
وحواشى شرح التجريد ونظايرهما لكنه مخالف
لما فى كتب المحققين من الحكماء وفى ما ذكر
فى شرح المواقف من ان الزمان والحركة
معدومان عند الحكماء لكذا وكذا بحث
بحسب العقل والنقل واذ ليس توضيح امثاله
ذلك مما يليق بهذا المقام اعرضنا عنه

فصل فى تحقيق ما ذكره بعض المؤيدين

الفاضل الموسوم بحويلم زلوع

للاشكال

١٤٤

للاشكال قال ان السؤال نقض اجمالى
مبناه على مقدمتين احديهما جريان
الدليل فى صورة النقض وهذا مما لا ينازع
فيه والمستدل ايضا معترف به واقول
قوله وهذا مما لا ينازع فيه غير مستقيم لما
عرفت من ان جهة التحت بالمعنى الذى لا
تجب ان يوجد فى الاعيان غير مشار اليه ولا
هو مقصد للحركات المستقيمة الطبيعية
الهابطة بل المشار اليه والمقصد لتلك

١٤٥

الحركات هي جهة التحت بالمعنى الذي يوجد
في الاعيان اعني ما يلي الارض وقوله
والمستدل ايضا معترف به ليس بحق فان
المستدل هو الحكيم وليس في كتب الحكماء
تصريح ولا ايماء الى امثال ذلك اعني ان مركز
الارض مقصد الحركات المستقيمة بالحقيقة
وانه مشار اليه في الخارج في الحقيقة بل
كتبهم مشحونة بخلاف ذلك على ما علمت
ثم قال والمقدمة الاخرى هي كون النقطة

المركزية موهومة غير موجودة وهذا محتاج
الى البيان ثم طول في ابانة ذلك كل التطويل
وانتهى كلامه في تقوية الاشكال الى قوله
انا نعلم علما ضروريا انا اذا اشرنا الى نقطة
موهومة في وسط الخط لا يتجزى الخط
ولا ينفصل بهذه الاشارة انفصالا خارجيا
موجبا لوجود النقطة الخارجية بخلاف
تلاقي الكرتين فان العقل لا ينقبض عن
تجويز انفصال السطح بالملاقاة وحصول

نقطة في موضع التلاقي الى هنا كلامه بعينه

واقول قوله اتصال السطح بالملاقة

وحصول نقطة في موضع التلاقي ليس على

ما ينبغي فان الاتصال انما يكون بين اثنين

والنقطة التي يقع التماس بها بين كريتين

لاحدث تعددا واثنينية في سطح الكرة

وهذا ظاهر ثم انتهى كلامه في ذلك المقام

الى قوله وما وقع في عبارة الشيخ من ان

احد اسباب الانقسام المحاذيات والمماسات

لم يرد به الانقسام الخارجي الموجب لحصول

الطرف بالفعل في الخارج بل ما هو اعم من

ذلك وهذا كما جعل اختلاف الاعراض سببا

موجبا للانفصال بالفعل فانه لم يرد به

فعل الوجود في الاعيان والا يلزم اشتمال

الجسم على اجزاء غير متناهية بالفعل في الخارج

ضرورة ان كل جزء ملاق باحد طرفه غيرما

يلاقيه بطرفه الآخر بل اراد ما هو اعم

منه وانتهى واقول ههنا امور الاول ان

الملازمة المشار اليها بقوله والا يلزم
اشتمال الجسم على اجزاء غير متناهية بالفعل
في الخارج ممنوعة والثاني ان ما اورده
في صورة الدليل على الملازمة حيث قال
ضرورة ان كل جزء ملاق باحد طرفيه آه غير
محرر ولا مشير الى المقصود والثالث انه
لا يدل على الملازمة المذكورة لاشتماله
على مقدمة باطلة فانه حاصل ذلك الاستدلال
بعد التنقيح والتحرير هو ان الجسم المتصل الذي

حدث

حدث فيه السواد والبياض مثلا لو انقسم
بالفعل في الخارج بسبب ذينك العرضين
الى قسمين لانقسم احد القسمين ايضا
بالفعل الى قسمين فان لاحد القسمين
طرفين هو مشغول بالقسم الاخر باحد
ذينك الطرفين وفارغ عنه بالطرف الاخر
فانقسم احد القسمين الى قسمين احدهما
مشغول بالقسم الآخر والآخر فارغ عنه
وكذلك قسم القسم ينقسم الى قسمين احدهما

مشغول باحد القسمين والثانى فارغ
عنه لان له طرفين وهكذا الى غير النهاية
وفيه انا لانم انه اذا كان الجسم الاسود
مثلا متصلا بالجسم الابيض بخدّ واحد
مشترك بينهما وكان للجسم الاسود مثلا
طرفان احدهما مشغول بالابيض والثانى
فارغ عنه لانقسم الجسم الاسود الى قسمين
فان مجرد كون الجسم ذا طرفين احدهما
مشغول بشئ ومتصل به وثانيهما فارغ

عنه لا يوجب الى انقسام بالفعل فى الجسم الذى
له طرفان نعم يمكن ان يتوهم فيه قسمان
وللقسم قسمان وهكذا وذلك ليس بمحال
بخلاف ما اذا حدث السواد والبياض فى
جسم فانه تحدث انقسام وتعيّنا للجزءين
بالفعل فافهم ولا يصح ان يقال الطرفان
القايمان بالجسم عرضان ينقسم الجسم الى
قسمين اذ ليس كل عرضين يوقعان القسمة
بل عرضان تعدد موضوعهما كذلك وطرفا الجسم

متعددان والموضوع واحد

فصل لا تخفى ان الفاضل الذي
يتفضل على السايل والمجيب والمبرهن والخطيب
زاد في الطنبور نغمة بل نغمتين وحكم بانّ
الشبهة واردة مع شبهتين اخريين قال
في تقوية الاشكال لا يقال انهم صرّحوا
بانّ مركز الكرة موجود حال تقاطع الاقطار
والمحاور وصرّحوا بان الاقطار متقاطعة
بالفعل على مركز العالم وهذا تصريح بانّ
المركز الذي هو جهة التحت موجود بالفعل

بسبب

بسبب تقاطع الاقطار لانا نقول لم يريدوا
بما ذكروه الوجود الخارجي حقيقة بل
اراد وان المركز امر متعين بالفعل يثبته
الوهم بسبب القسمة ثم قال وجهة الفوق
موجودة لا بما ذكر من الدليلين لانتقاضه
بجهة السفل بل بما يوجبه من تناهي
الاجسام عند سطح ينطبق على الفوق انتهى
اقول قد سلف عدم انتقاض الدليلين
بجهة السفل بمعنى المركز مرارا فلا نكرّره

بل انهما يدلان على وجود السفل بمعنى ما
يلى الارض فانه مقصد الحركة بالحقيقة
ومنتهى الاشارة بالحقيقة وان كان
الدليل جاريا فى السفل بمعنى المركز فالمدعى
هو وجود الجهة بالفعل او بالقوة على ما
مر مفصلا ثم قال بقى ههنا اشكالان
الاول ان القوم صرحوا بان الجهتين الحقيقيتين
متمايزتان بالطبع وصرحوا بان التمايز الخارجى
يستدعى الوجود الخارجى للمتمايزين فلزم

مما ذكروه ان يكون النقطة التى حكموا عليها
بكونها جهة التحت موجودة مع ان العاقل
لا يشك فى كونها معدومة ولا يتوهم ان
التمايز الذى اثبتوه للجهة ليس تمايزا خارجيا

لان الدليل الذى استدلوا به عليه يدل على
التمايز الخارجى جزما وذلك ظاهر لمن له ادنى
مسكة انتهى واقول ان عنى بالعلو و
السفل نقطتان هما طرفا البعد المفروض
الواصل بين مركز الارض والسطح الاعلى

من المحدّد فهما متمايزان في الوهم دون
الخارج والدليل لا يدل على تمايزهما في
الخارج ولا على وجودهما كما عرفت وان اريد
بهما ما يلي الارض وما يقابله غاية المقابلة
فهما سطحان موجودان متباعدان غاية
البعد وهما مقصدان للحركة الصاعدة و
الهابطة ومشار اليهما ومتمايزان في الخارج
ثم قال والثاني اي الاشكال الثاني ان الدليل
منقوض بالحدود المفروضة في المسافة لانها

مقصد

١٥٨

مقصد المتحرك بالوصول اليها او القرب منها
وليست موجودة اصلا وكون المقصد مقصدا
بالذات لا دخل له في استدعاء الوجود اقول
هذا النقض ساقط عن درجة الاعتبار
١٥٩ لان تلك الحدود اما موجودات بالفعل
او ليست بموجودات اصلا على ما اعترف
به فان كانت موجودات فلا نقض وان
كانت معدومة فلا يصل المتحرك اليها ولا
يقرب منها واستحالة وصول المتحرك الى المعدوم

واستحالة قربه من المعدوم ظاهر غاية
الظهور على انك قد عرفت ان مقصد المتحرك
عند الحكماء لا يجب ان يكون موجودا بالفعل
بل يكفي كونه موجودا بالقوة

(الفاضل المحقق سعد بعلاء الدين القشاري)

فصل واما من قال الظاهر ان
هذا الاشكال قوي جدا فنار فطرته وان
كانت مشتغلة الا انه قد اضطرب في هذا
المقام وانحرف عن الطريق الموصل الى المرام
فانه استدل على قوة الاشكال بان المركز

معدوم

معدوم وانت خبير بان مجرد ذلك لا يدل
على ورود الاشكال فضلا عن قوته فكانه
نزل المقدمة الاخرى التي عليها مدار الاشكال
اعني جريان الدليل في المركز منزلة المسلمات و

قد تبين فيما سلف ان الدليل غير جار في جملة
التحت بمعنى المركز ولو سلم جريانه فيها بناء على ما
ذكر آنفا فالمدلول غير متخلف عنه قال ذلك
القايل في تاييد الاشكال ان النقطة المركزية
لا وجود لها في ذاتها بل في الوهم لان داخل

ثخن الجسم متصل في نفسه لا انفصال فيه
اصلا والنقطة المتوهمة في المتصل
المذكور لا تكون موجودة والا يلزم وجود
نقط بالفعل غير متناهية في ثخن الكرة
المصمتة بل وفي ساير المتصلات كالخط
والسطح وهذا خلاف ما تقرر عند الحكماء ولهذا
قال الشيخ في الاشارات وجود نقطة في الوسط
كوجود نقطة في المثلثين وساير ما لا يتناهى
فانه لا وسط ولا ساير مفاصل الاجزاء والمقادير

الابعد وقوع ما ليس بواجب كالتجزية فان
قيل المركز غير ممكن الحصول الا في موضع معين
وهذا الامكان ثابت له في نفسه من غير توهم
وفرض وثبوته له في نفسه يوجب امتياز
ذلك الموضع عن ساير المواضع فاذن تبين
وجود المركز قلنا ان هذا وجود بحسب الفرض
والفرض لا يرتفع بارتفاع اسمه مع ثبوت معناه
لان تصور هذه النقطة فرض فضلا عن التلفظ
به بل يرتفع الفرض بان لا يفرض والدايرة

والكرة ان لم يفرض فيها شيء لم يلزم شيء ممّا
ذكر فالقايل فرض وقال لم افرض والى ما
ذكرنا اشار المحقّق فى شرح الاشارات و
اما ثبوت هذا الامكان فى نفسه لها دون
ما عداها من النقط فلا يوجب وجودها ١٦٤
لان اختلاف الاعراض لا يوجب انفصالاً
خارجيا الا ترى انّا نعلم قطعا انّ الجسم المتّصل
فى نفسه اذا وقع ضوء على بعضه لم ينفصل
فى الخارج حتى اذا زال الضوء عنه عاد

الى

الى اتصاله بل هذا الاختلاف باعث للوهم
على فرض الاجزاء كما حقق فى شرح المواقف
وبهذا يظهر بطلان ما يتوهم من انّ اتصاف
المركز بكونه فى غاية البعد عن المحيط دون ما
عداه يدل على وجوده فى نفسه وعلى هذا ١٦٥
لم يلزم من حركة الدايرة والكرة حصول المركز
والقطبين كما توهموا من كون المركز
والقطبين ساكنة وساير الاجزاء متحركة لما
عرفت نعم يمكن وجود النقطة المركزية بالفعل

اذا وصل جسم ذو طرف كالخط بان خرق
الارض واصلا الى مركزها فانطبق طرف
خطه له فيحدث حينئذ نقطة بالفعل
في وسطها كما نقلناه آنفا عن الشيخ من
حدوث وسط بالتجزية لكن ليس مطلوبهم
الا وجود الجهة بالفعل لا مجرد امكانها
كما صرحوا به واما القياسان المذكوران
في اثبات الجهة فكل منهما ضعيف والقول
بان المراد بكون الجهة موجودة اعمّ

من

من وجوده بالفعل او الامكان واعم من وجوده
بعينه او وجود محل يتوهم هو فيه باطل والّا
لم يبق فرق بين مقصد المتحرك في الكيف وبين
مقصد المتحرك في الاين مع ان الفرق مسطور
في الكتب الى هنا كلام ذلك القايل نقلناه
بعينه واقول قوله ان النقطة
المركزية لا وجود لها الى قوله فان قيل الخ
حاصله بعد حذف الزوايد ان مركز الارض لا
وجود لها لان الارض جسم متصل والجسم

المتّصل ليس فيه نقطة وهذا غير مستقيم
لان الكرتين المتماستين جسمان متّصلان
ويوجد فيهما نقطة التماس ووجود النقطة
في الجسم لا تخرج الجسم عن الاتصال كما في
المخروط وقال الشيخ في الاشارات المركز يوجد
عند تقاطع الاقطار او عند حركة ما وقال
الشارح المحقق حركة الدايرة مما يقتضي سكون
نقطة فاصلة بين الحركة في الجهات المختلفة
هي المركز واقول ـــ وجود المركز لا ينافي

انفصال

اتصال الكرة وامثال هذه التوهمات انّما
نشات من عدم العلم بمعنى الاتصال على انّ
الجزم بانّ جرم الارض باسرها متصلة لا
مفصل فيها خارج عن الاعتدال اذ لا دليل
يدل على ذلك ولا الحس يمكنه ان يتعرف ذلك

ومن تامل ما ذكر في الشفاء في فصل في منابع
المياه والزلازل عرف انّ في الارض تجاويف
ومفاصل بالفعل وليت شعري لم لا يجوز ان
يكون الارض مؤلفة من اجسام ولا يكون جسما

واحدًا صرفا قوله والا يلزم وجود نقط
بالفعل غير متناهية فى ثخن الكرة بل وفى
سايرالمتصلات اقول اراد انه لو
لم يكن كذلك بل وجد نقطة فى الجسم المتصل
الذى ليس فيه انفصال لوجد فى الكرة بل وفى
جميع المتصلات نقط بلا نهاية ولا تخفى
على من له ادنى تعقل ان الشرطية المذكورة
باطلة الا يرى ان الكرة المتحركة جسم متصل
لا انفصال فيها اصلا ويوجد فيها نقطة هى

١٧٠

مركزها

مركزها على ما قاله الشيخ فى الاشارات و
وافقه الشارح المحقق وليس فيها نقطة
غير متناهية بالفعل نعم يستقيم ان يقال لو
وجد فى الكرة المتصلة نقطة هى مركزها
بسبب ان للكرة وسطا هناك ينتصف
قطرها الوجب ان يوجد نقطة اخرى فى
موضع هناك ينتصف نصف قطرها و
اخرى فى موضع ينتصف هناك نصف نصف
القطر وهكذا الى غير النهاية قوله فان قيل

١٧١

المركز غير ممكن آه اقول هذا سؤال
نقله المحقق في شرح الاشارات من الامام
قوله قلنا ان هذا وجود خسب الفرض آه اقول
هذا جواب ذكره المحقق في شرح الاشارات و
لقد غير هذا القايل الذي نحن في تحقيق كلامه
السؤال والجواب المذكورين في شرح الاشارات
تغييرا قليلا لا يرتضيه الفطرة السليمة
يشهد بذلك المقايسة بين ما ذكر ههنا
وبين ما ذكر هناك ثم ختم الجواب بقوله و

الى

الى ما ذكرنا اشار المحقق في شرح الاشارات
واقول ان ذلك وامثاله افتخار
تجب الاحتراز عن مثله فالله لا يحب كل
مختال فخور ومن العجايب انه ذكر فيما بين
الكلام المنقول من شرح الاشارات شيئا
لا ارتباط له اصلا بالمقام مع انه باطل في
نفسه وهو قوله لان تصور هذه النقطة
فرض فضلا عن التلفظ به واقول
من البين ان تصور النقطة ليس فرضا

لوجود النقطة وقوله فضلا عن التلفظ
به ان اراد ان التلفظ بالنقطة فرض
لوجودها فبطلان ذلك ظاهر وان اراد
به معنى آخر مستقيما فالعبارة لا تدل عليه
ثم ان هذا الكلام غير مرتبط بما سبق من الكلام
المنقول من شرح الاشارات وقد نقلناه
فيما مر قوله واما ثبوت هذا الامكان في نفسه
لها دون ما عداها من النقط فلا يوجب آه
ان اراد ان ثبوت هذا الامكان للمركز

مثلا

١٧٤

مثلا غير مقتض لوجود المركز بل تجامع عدمه
فذلك بط لما ثبت في العلوم من ان المعدوم
لا يتصف بشيء ولا يحمل عليه شيء فالمركز
المعدوم مثلا ليس بممكن ولا لا ممكن
ايضا كما ان زيدا المعدوم ليس بكاتب ولا
لا كاتب ايضا نعم يصح ان يقال محل المركز
موصوف بانه يمكن ان يوجد فيه المعدوم
وان اراد ان الثبوت المذكور ليس علة لوجود
المركز ففيه انه كلام لا مدخل له في هذا

١٧٥

المقام قوله لان اختلاف الاعراض لا يوجب
انفصالا خارجيا اقول هذا الدليل
اعجب من الدعوى ومن البين انه لا مناسبة
بينه وبين ما ادّعاه بوجه ما قوله وبهذا
يظهر بطلان ما يتوهم آه اى كما انّ اتصاف
المركز بكونه ممكنا فى موضع دون موضع لا يوجب
وجوده لما مر كذلك اتصافه بكونه فى
غاية البعد عن المحيط لا يدل على وجوده لما
مر وقد عرفت انّ ما ذكره فى بانه انّ اتصاف

المركز

المركز بما سلف لا يوجب وجوده فاسد لعدم
المناسبة بينه وبين مطلوبه ثم انّ هذا
القايل انما ذكر هذا الكلام بناء على توهم انّ
المركز مع كونه معدوما موصوف بانه فى غاية
البعد عن المحيط كما انّ ما سبق من الكلام
اورده بناء على توهم انّ المركز موصوف بانه ممكن
الوجود فى موضع دون موضع وكلا الوهمين باطلان
لما ثبت فى العلوم انّ المعدوم لا يتصف بشئ
حتى الامكان واللا امكان والامتناع

والا امتناع وحتى العدم قوله وعلى هذا لم
يلزم من حركة الدايرة حصول المركز
والقطبين كما توهموا آه اقول لم
يتبين مما سلف هذا المطلوب فلا يستقيم
قوله على هذا يلزم آه وايضا ان هذا المعنى ١٧٨
نقيض ما نطق به المحققون من ان الحركة
من اسباب وجود المركز وقد مر ذلك منقولا
من الاشارات وشرحه قال الشيخ في
الهيات الشفاء ليس يجب ان يكون في كل

جسم

جسم خط بالفعل فان الكرة ليس فيها
خط بالفعل البتة ولا يتعين فيها المحور
ما لم يتحرك وليس من شرط الكرة فان يصير
جسما ان يكون متحركا حتى يظهر فيه محور ١٧٩
او خط آخره انتهى واقول اذا كان الحركة
تحصل بها المحور تحصل بها القطبان
ايضا فان للمحور نهايتين هما قطبا
الكرة قوله لما عرفت لعله اشارة الى انه
لو وجد المركز لوجد نقاط بلا نهاية وقد عرفت

ما فيه قوله اذا وصل جسم ذو طرف كالخطّ
خطاً اذ الجسم اما ينتهي الى السّطح والسّطح
ينتهي الى الخطّ واما المحور الموجود في الكرة
المتحرّكة فيشبه انه ليس نهاية للجسم فانّ نهاية
الجسم ظاهرة على ما صرّحوا به والمحور ليس كذلك
قوله فانطبق طرف خطه له اقول
الانطباق لا يكون الا بين اثنين واذا كان
المركز معدوما فطرف الخطّ المذكور على اي
شيء ينطبق ثم انّ قوله نعم يمكن وجود النقطة

المركزية آه هذا بيان فانّ حاصله بعد حذف
الزّوايد هو ان المركز يوجد اذا وجد في وسط
العالم جسم منتهٍ الى خطّ منتهٍ الى نقطة
موجودة حالّة محلّ المركز الموهوم المعدوم

قوله واما القياسان المذكوران في اثبات
الجهة آه اقول هذا كلام بلا دليل
والنقض بالمركز غير وارد لما مرّ مرارًا من انّ
جهة التحت يطلق على معنيين احدهما موجود
والآخر معدوم ومقصد الحركة الهابطة

عند الحكماء هو التحت والسفل الموجود
لا التحت المعدوم وكذلك المشار اليه هو
السفل الموجود دون المعدوم على انّ
مقصد الحركة لا يجب ان يكون موجودًا
بالفعل وكذا الجهة على ما مر قوله والقول
بانّ المراد بكون الجهة موجودة اعمّ
من الوجود بالفعل او الامكان واعم من
وجوده بعينه او وجود محل يتوهم هو
فيه باطل باطل لما مر من ان الحكماء لم يقولوا

بوجوب

بوجوب كون الجهة موجودة بالفعل بل
ذهبوا الى انها موجودة بالفعل او بالقوة
القريبة من الفعل قوله والا لم يبق فرق
بين مقصد المتحرك فى الكيف آه باطل آخر
فانّ مقصد المتحرك فى الكيف ليس موجودًا
بالفعل عند الحركة ولا بالقوة القريبة
من الفعل واما مقصد المتحرك فى الاين
فيوجد بالقوة القريبة من الفعل اذ يوجد
بمجرد فرض الفارض وجودا فرضيا وبالعرض

على ما سلف من ان ما اليه الحركة لا تجب
ان يكون موجودا بالفعل بل تجوز ان يكون
موجودا بالقوة القريبة من الفعل

فصل في التنبيه على ما وقع في
كلام آخرين من الناظرين في الشبهة المذكورة

١٨٤ نقول منهم من قال ما حاصله بعد
حذف اللواحق يمكن دفع الشبهة بان يقال
لا ينتقض الدليل بالمركز فان مقصد الحركة
تجب اذ يكون موجودا قبل الوصول اليه او

عند

عند الوصول اليه والمركز وان لم يوجد
قبل وصول المتحرك اليه فانه يوجد على تقدير
وصول المتحرك اليه ولقد عبر عن ذلك
بقوله المدعى وجود الجهة في الجملة و
١٨٥ اذا كان المدعى ذلك فقد سلم عن الاعتراض
بالكلية ثم قال لا منافاة بين القول بوجود
المركز والقول بموهوميته لجواز ان يكون
الموهومية قبل الوصول موجودية
بعده او على تقديره كما ان بعض السطوح

التى تحرك اليها المتحرك موهوم قبل الحصول
او على تقديره م
وموجود بعده هذه صورة عبارته
نقلناها بعينها واقول يظهر
بطلان ذلك بادنى التفات وتميز فمن
البين ان وصول المتحرك الى وسط العالم ١٨٦
وحيث يتوهم هناك مركز العالم لا يستلزم
وجود نقطة تكون مركز العالم بخلاف
وصوله الى مكان يتمكن فيه فانه يستلزم
وجود سطح تحويه اذ ليس المكان الا السطح

اللهم

اللهم الا ان يكون فى المتحرك نقطة اذا انتهى
المتحرك الى حيث يتوهم المركز يصير تلك النقطة
مركزا وليس الكلام فيه بل فى الجهة التى يتحرك
اليها الجسم بالطبع والجسم ليس يتحرك بالطبع ١٨٧
الى نقطة توجد فى ذاته وايضا كيف يستقيم
ان يتوهم انهم قايلون بان جهة السفل انما
توجد بعد وصول المتحرك اليها او عند الوصول
لا قبله وقد قالوا انه يستحيل ان يكون حركة
الى السفل مثلا والسفل غير متحدد صرح بذلك الشيخ

في الشفاء في فصل في انه لا يمكن ان يكون
جسم او مقدار او عدد و ترتيب غير متناه
ومنهم من اجاب بقوله وجوابه ان النقطة
المركزية للفلك الاعظم المتقاطع الاقطار
موجودة في الخارج صرح به الشيخ وغيره
لكن الظاهر انها غير موجودة في الخارج الا
انها موجودة في نفس الامر محتاجة الى ما
يعينها و تحددها فلا يضر عدم وجودها
الخارجي في اصل المقصود واما اشكاله

بان

١٨٨

بان الدليل جار فيها مع انها ليست بموجودة
في الخارج فيبطل الدليل فيمكن دفعه بعد
المساعدة على جريانه فيها بانه كما ارتكب
التجوز في القياس الاول من وجه يرتكب
التجوز والتاويل في القياسين بان يقال
المراد من قولهم كل ما هو مقصد للمتحرك
بالحصول عنده وصولا وقربا موجود انه
موجود في نفسه او المحل الذي يتخيل فيه
المقصد وكذا قولهم كل مشار اليه موجود

١٨٩

اى المشار اليه نفسه او المحل الذى يتوهم
المشار اليه فيه موجود كما صرح به فى حواشى
شرح التجريد او يقال المراد من الوجود فى
هذين القولين اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فلا يتخلف الحكم عن الدليل انتهى
قوله صرح به الشيخ وغيره اقول
ليس فى كلام الشيخ تصريح بذلك بل فيه ما
ينافيه نعم ذكر الشيخ فى الاشارات ان
تقاطع الاقطار من اسباب وجود المركز و
من البين

من البين ان كرة الارض ليس فيها اقطار
موجودة متقاطعة والاقطار التى تتعين
للافلاك بسبب حركاتها فان الحركة من اسباب
وجود المحور على ما سبق لا تتفد فى الارض فان
الارض ساكنة متقررة فى موضعها على ما تقرر
فى موضعه قوله فلا يضره آه اقول هذا
انما يتم اذا ثبت ان فى كلامهم تصريحا بان
المقصود هو ان الجهة موجودة فى نفس
الامر سواء وجدت فى الخارج اولا ثم ان كان

مقصودهم ذلك فلا تخلو اما ان يكون الدليلان
المذكوران مسوقين لابانة هذا المقصود
منطبقين عليه فالاشكال ساقط بالكلية
لان المركز وان لم يكن موجودا خارجيا فهو
موجود في نفس الامر فيكون قوله واما ١٩٢
اشكاله بان الدليل جار فيها آه لغوا
مستدركا وان كان مقصودهم ما ذكره
لكنهم استدلوا ههنا على وجود الجهة في
الخارج بما هو جار في المركز ففيه ان الاستدلال

على وجود الجهة في الخارج لا يوافق القول
بان مقصودهم هو ان الجهة موجودة في
نفس الامر وجدت في الخارج او لم توجد ومن
اين علم ان مقصودهم ذلك مع انهم مصرحون ١٩٢
ههنا بانها موجودة في الخارج قوله بان
يقال المراد من قولهم كل ما هو مقصد للمتحرك
بالحصول عنده وصولا وقربا موجود انه
موجود في نفسه آه اقول وعلى هذا
يكون النتيجة الحاصلة من القياسين ان

الجهة موجودة اومايتخيل فيه الجهة
موجودة ولقائل ان يقول من اين دَرَيْتَ
انّ مراد القوم ذلك قوله اويقال المراد
من الوجود فى هذين القولين اعم من ان
يكون حقيقة اوحكما اقول هذا
تخمين لاينتفع به فى مثل هذه المقامات
ثم بعون الله

رسالة فى الجواب عما اورده الحكماء لابانة وجود الجهة ٩٧

هو مجيب سؤال السائلين ورافع شبه المخمنين

وبعد فهذا جواب لبعض الشبهات
الموردة فيما ذكره الحكماء لابانة وجود الجهة
حررناه على وجه الايجاز والاختصار
الشبهة الاولى هى انّ جهة التحت التى هى
مركز الارض معدومة مع انها مقصد المتحرك
وقد قلتم فى ابانة وجود الجهة انها
مقصد المتحرك وكل ما كان كذلك فهو
موجود واقول لهذه الشبهة
جوابان الجواب الاول انا لانسلم انّ مقصد

المتحرك في الحقيقة هو الجهة بل المقصد
هو الحيز لكن لا مطلقا وذلك لان الجسم
المتحرك في جهة ما يعرض له امور من
ذلك انه متحرك الى تلك الجهة ومن ذلك
انه متحرك الى المكان ومن ذلك انه يتحرك
الى حيث كليته فنقول لا يجوز
ان يقال ان الجسم يتحرك حقيقة الى الجهة
اذ لو كان الماء مثلا يطلب الجهة
والنهاية في النزول الى السفل لما وقف

دون حد وفوق الارض ولما طفا
على الارض ولما رسب فيه الارض و
كذلك حال الهواء لو كان يطلب الجهة
والنهاية في الصعود فاذا فرض جزء

منه مقسورا الى حيز الماء وتحرك
الى العلو لما وقف دون حد وتحت
النار لا يقال يجوز ان يكون الماء
والارض طالبين لجهة واحدة وحيز
واحد لكن الارض اغلب واسبق وكذلك

الهواء والنار يطلبان جهة
واحدة وحدّا واحدا لكنّ النارَ
اغلبُ واسبق لانا نقول قد تبيّن
في الحكمة انه لا يكون لحيّزٍ واحدٍ
جسمان بالطبع ولو كان الهواء يطلب
ما يطلب النار لكنه يعجز عن الوصول
اليه لكنّا اذا وضعنا ايدينا على شطر
من الهواء احسسنا باندفاعه الى فوق
كما اذا حبسناه في اناء تحت الماء

١٩٨

وايضا

وايضا لا يجوز ان يكون المتحرك طالبًا
للمكان فقط اذ لو كان كذلك لكانَ
الماء يقف في الهواء حيث كان و
ايضا لا يجوز ان يكون الجسم متحركا الى حيث
كليته والا لوارسل في الهواء حجرٍ في

١٩٩

سمت حركته بئر يصل الحجر الى شفيرها
لوجب ان يلتصق الحجر بشفير البئر ولا
يذهب الى قعرها فان الاتصال هناك
اقرب مسافة واذا كان الامر كذلك

١٠٠

فيجب ان يقال ان الحركة الطبيعية
تطلب الحيز الطبيعي وتهرب من غير الطبيعي
لا مطلقا ولكن مع ترتيب خاص بينه و
بين اجزاء الكل ووضع مخصوص له
بالقياس الى محدد الجهات لو فات ذلك
الترتيب والوضع فات المطلوب وانبعث
الطلب وان الجهة عينها غير مقصودة
والكلية ليست مقصودة والمكان
المطلق ليس مقصودا بل المقصود ما

ذكرنا

ذكرنا والطلب يتوجه الى هذه الغاية
ولا يصح الى غيرها وحاصل هذا الجواب ان
الدليل غير جار في صورة النقض واما
الجواب الثاني فهو ان قولهم مقصد
الحركة يجب ان يكون موجودا لا يعني به
ان مقصد الحركة يجب ان يكون موجودا
بالفعل فان ما ينتهي اليه الحركة مقصد
للحركة وليس يجب ان يوجد بالفعل بل
ان المتحرك المكاني تعلقه بما ينتهي

اليه لحركة هو ان يكون ذلك له بالفعل
او بالقوة القريبة من الفعل على اي وجه
كان منهما جاز ولم يشترط الوجه المعيّن
فيه منهما وبالجملة انها تتعلق بالمنتهى
على هذه الصورة والشرط المذكور لا من
حيث هو بالفعل وكيف لا ولو قلنا ان
منتهى الحركة يجب ان يكون موجودا بالفعل
لزم ان لا يكون الفلك متحركا فان الفلك
متصل والحدود في المتصل لا يوجد

بالفعل

بالفعل بل بالقوة وانما يصير بالفعل
اما بقطع او بموافاة محدودة كمماسة
او موازاة او بغرض فما لم يكن احد هذه
الاسباب بالفعل لا يتحقق منتهى الحركة
بالفعل فالفلك ما لم يكن له سبب محدد
لا يكون متحركا وهذا محال واذ قد عرفت
ذلك فنقول اذا كان المراد بقولهم
مقصد الحركة يجب ان يكون موجودا
انه يجب ان يكون موجودا بالفعل او بالقوة

الخارجة الى الفعل باحد الاسباب المذكورة
كان المدعى ايضا ان الجهة موجودة
بالفعل او بالقوة ومركز الارض وان لم
يوجد بالفعل فهو موجود بالقوة على
الوجه المذكور الشبهة الثانية هي
ان جهة التحت اعني مركز الارض معدومة
مع انها مشار اليها وقد قلتم في ابانة
وجود الجهة انها مشار اليها وكل امر
مشار اليه موجود وجوابها انكم ان

اردتم

٤٠٤

اردتم ان مركز الارض مع كونه معدوما
في الخارج هو في حد ذاته مشار اليه
في الخارج فذلك باطل وكيف يجتمع صدق
الموجبة مع عدم الموضوع وقد بيّن
في المنطق ان المعدوم لا تحمل عليه
شيء ولذلك قيل ان زيد المعدوم ليس
كاتبا ولا كاتبا بل ليس حيوانا على ما
صرح به ارسطوطاليس وبالحقيقة
قول القايل المركز معدوم في الخارج وانه

٤٠٥

مشار اليه فى قوة المتناقضين وعدم
الموضوع فى الموجبة ادل دليل على
كذبها وان اردتم به انه مشار اليه
على راى الحكماء وانهم صرحوا بان المركز
معدوم وصرحوا بانه مشار اليه فى الخارج
وقد قالوا فى بيان وجود الجهة ان كل
مشار اليه يجب ان يكون موجودا ففيه
انه ليس فى كلامهم عين ذلك الخبر ولا
اثر منه وقولهم ان الناس يشيرون الى

جهات

جهات لا تتبدل كالعلو والسفل انما
عنوا بالسفل فيه معنى لا ينطبق على المركز
يدل ٥
فالسفل بالاشتراك اللفظى على معان منها
ما يلى الارض واستعمال السفل بهذا
المعنى شايع فى كلامهم اوارادوا بالاشارة
الاشارة بعد حصول المركز فى الوهم و
الخيال فان المتصل يمكن تقسيمه بحسب
الفرض الى اقسام ينتهى بعضها الى نقطة
على ما سياتى ولهذه الشبهة ايضا جواب

آخر وهو ان المركز المعدوم في الخارج يشار
اليه اشارة حسية بناء على انه ينتهي
انقسام الارض بحسب الفرض اليه اذ
يمكن تقسيم الارض الى نصفين بينهما
سطح مشترك يمكن ان ينقسم بالفرض ايضاً
الى قسمين بينهما خط هو حد مشترك
بين القسمين يكون ذلك الخط قطر
الارض ويمكن تقسيم القطر الى قسمين
بينهما نقطة هو المركز لكن لا تخفى ان

كون

كون المركز مشاراً اليه بعد ايقاع قسمة
فرضية في مقدار الارض لا يقتضي كونه
موجوداً في الخارج بالفعل بل يكفي في ذلك
كونه موجوداً بالقوة في الخارج وبالفعل
في الخيال وقد سلف انهم لا يعنون بوجود
الجهة وجودها بالفعل بل عنوا ان الجهة
موجودة بالفعل او بالقوة وتخرج
الى الفعل بقطع او فرض او نحوه تم بالخير

مقالة في تحقيق ما ورد من أن لكل جسم حيزاً
طبيعيا وشكلا طبيعيا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقالة في تحقيق ما ورد في حواشي
شرح التجريد في ابانة ان لكل جسم حيزا
طبيعيا وشكلا طبيعيا

قيل في حواشي الكتاب المذكور ٢١٠
لكل جسم سواء كان بسيطا او مركبا
مكان طبيعي لانه اذا خلي وطبعه ولم
يعرض له من خارج تاثير غريب لم يكن
له بد من مكان معين يطلبه عند الخروج

عنه

عنه على اقرب الطرق واستدل على ذلك
بان الجسم اذا قدر خاليا عن جميع
العوارض المفارقة والتاثيرات
الغريبة فاما ان تحصل في كل الامكنة ٢١١
او لا تحصل في شيء منها او تحصل في
مكان معين والاولان محالان بالبداهة
فتعين الثالث فيكون ذلك المكان
المعين هو المكان الطبيعي لان حصوله
فيه لابد ان يستند الى علة لكونه

ممكنا ولا تجوز ان يستند الى غير
ذاته لان المقدر انتفاء تاثيرها
عداه فيه فهو مستند الى اقتضاء
ذاته فلو فرض خروجه عن ذلك
المكان كان منافيا لمقتضى طبعه
ومستندا الى غيره فاذا خلى وطبعه
عاد الى ذلك المكان باقتضاء
طبعه وبما قررناه يندفع ما قيل
من انه ان اراد بالمعين واحدا

من

من المعينات بمعنى انه ان اتفق ... في هذا المكان سكن فيه وان اتفق ص
في ذلك المكان سكن فيه وهكذا
في البواقي فما ذكره مسلم لكن لا يلزم
منه كونه بحيث يطلبه عند الخروج
عنه وان اراد واحدا بعينه فهو
ممنوع ثم قيل هذا ونقض هذا
الدليل باجزاء العناصر فانها لا
تقتضي مواضع معينة بل تقع في
امكنتها حيث اتفقت فان الجزء

الماءي مثلا ربما استقر في جزء
من مكان الماء وربما استقر في جزء
آخر منه مع جريان الدليل فيها
واجيب بمنع الجريان فان الاجزاء
البسيطة من العناصر اذا خليت
وطبعها اتصلت كلها ولا يبقى
اجزاء موجودة فهي ما دامت اجزاء
موجودة لم تخل وطبعها واما
النقض بالمركبات الواقعة في امكنة

هي

هي اجزاء من مكان العنصر الغالب
دون اجزاء اخر منه فلا مدفع له و
لا يجدهم تخصيص الدعوي بان
الجسم البسيط يقتضي مكانا طبيعيا
لان الدليل يعم البسيط والمركب
فان قلت ذلك الدليل على ما قررته
يتراءى منه انه يقيني فكيف يكون
مع ذلك منقوضا قلت لعل الخلل فيه
من حيث ان تخلية الجسم عن التاثيرات

الغريبة وان كانت ممكنة فى الذهن
نظرا الى ذات الجسم لكنها جازان تكون
مستحيلة نظرا الى الاسباب التى
يستند وجود الجسم اليها ويستحيل
خلوه عنها بحسب نفس الامر فلا
يتمشى الاستدلال بها على ان للجسم مكانا
طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان له
مكانا طبيعيا على ذلك التقدير الذى
لا يطابق الواقع ويؤيد ذلك ما يقال

من ان

من ان حصول الجسم فى المكان
المعيّن جاز ان يكون لانه قبل
حصوله فى ذلك المكان كان حاصلا
فى مكان آخر او موصوفا بصفة اخرى
على التعاقب فاقتضى احدهما حصوله
فى ذلك المكان بلا استحقاق طبيعيّ
الى هنا منقول من حواشى شرح التجريد
واقول قوله لم يكن له
بد من مكان معيّن يطلبه عند

لخروج عنه على اقرب الطرق ليس كما
ينبغي فانه ان اراد به انه يطلب ذلك
المكان المعيّن بعينه دون غيره
من الامكنة فذلك ممنوع وما
ذكره في ايضاح ذلك لا يفيد هذه
الدعوى على ما سياتي وان اراد به
انه يطلب ذلك المكان او ما يماثله
في النوع فان الاحياز قد تكون متماثلة
في النوع كاجزاء حيّز الارض وقد تكون

متخالفة

متخالفة بالنوع كحيز الارض وحيّز
الهواء فذلك مسلم لكنه مخالف لما
صرّح به بعيد ذلك قوله ولا يجوز
ان يستند الى غير ذاته اقول
سكونه في المكان مستند الى طبيعته
لان طبيعة هذا الجسم مثلا يقتضي
السّكون في حيّز ما من اجزاء حيّز
معيّن اي جزء كان لا السّكون في
هذا المكان المعيّن دون غيره و

اما سكونه في هذا المكان لا في غيره
فغير مستند الى طبيعته بل انه مستند
الى علل اخرى اشار اليها الشيخ الرئيس
في الشفاء حيث قال في فصل ٢ في
اثبات ان لكل جسم حيزا طبيعيا
لا يجوز ان يكون لجسم واحد مكانان
طبيعيان الا على جهة ان يكون في
جملة مكان الكل احيازا بالقوة
انها وقع فيه بسبب مخصص كان

طبيعيا له كالمدرة فان اقرب
حيز من حيز الارض يليها هو طبيعي
لها والابعد لو حصل فيه لكان
يصير اقرب وكان طبيعيا واما
مكانان متباينان فليس ثم قال
بعد كلام الاجسام المتشابهة
الطبايع فان احيازها كانها اجزاء
حيز واحد ويكون لجسم معين من
تلك الجملة حيز يتعين له من تلك

الجملة لعلة تلك العلة اما وجوده
فيه اولا عند ما حدث وهو موافق
له في الطبع فوجب له لزومه واما
اختصاصه بالقرب فان النار انما
تتحرك الى فوق الى حيز من حيز كلية
النار بعينه لانه اقرب اليه وقال
في فصل في اثبات ان لكل جسم طبيعي
مبدا حركة وضعية او مكانية ان
كل جزء يفرض من اجزاء الاجسام

القابلة للتفرق بحده مختصا بما
تختص به لان اول وجوده وقع
هناك اولانه اقرب المواضع من موضع
وجد فيه خارجا عن حيزه الطبيعي
فيكون اختصاص كل جزء بما فيه لا
بالطبع المجرد ولا بالقسر بل بالطبع
المقترن بمعنى مخصص انتهى قوله
لان المقدر انتفاء تاثير ما عداه فيه
اقول المقدر انتفاء قادر

يوجب سكون الجسم في حيز لا يوافق
طبعه لانتفاء جميع الامور الخارجة
عن ذات الجسم حتى ما تخصصه
بمكان خاص وحيز خاص طبيعي
من جملة الاحيازالموافقة لطبعه
قوله فلو فرض خروجه عن ذلك
المكان كان منافيا لمقتضى طبعه
ومستندا الى غيره اقول
ليس الامر كذلك لجواز ان يكون

مقتضى

مقتضى طبعه السكون في جزء ما
من اجزاء حيز معين فاذا وجد في
هذا الجزء مثلا العلة ما يسكن فيه
لانه موافق لطبعه صرح به الشيخ
في الشفاء حيث قال ان في جملة
مكان الكل احيازا بالقوة ايها
وقع الجسم فيه بسبب مخصص كان
طبيعيا له كالمدرة انتهى قوله
وبما قررناه يندفع ما قيل من انه

واذا وضع في جزء آخر من اجزاء المكان يسكن فيه ايضا لانه موافق لطبعه ٥

ان اراد بالمعيّن آه اى نختار
واحدا بعينه ونجيب عن منعكم هذا
بقولنا الان حصولها لا بدان يستند
الى علة آه وقد عرفت ما فيه قوله
فانّ الاجزاء البسيطة من العناصر
اذا خليّت وطبعها اتّصلت الى آخره
اقول الجسم ليس يلزمه في
طبيعته التى له ان يكون متصلا
لجسم آخر يوافقه فى النوع ذلك

الاتصال الذى لولا القاسر الجاير
ان لا يكون لكان حاصلا له بل انّه
فى حدّ ذاته وطبيعته بحيث يجوز
ان يكون متصلا وان يكون منفصلا
واذا استحال جزء من الهواء مثلا
الى الماء فلا يصح ان يقال انّه
بطبعه يقتضى كونه متصلا بكلّية
الماء لكنه ممنوع عنه لعايق و
كما انه بطبعه لا يقتضى الانفصال

عن كلّيّة الماء لا يقتضي بطبعه
ان يتصل بها اتصالا رافعا
للاثنينية بل انه بذاته وطبيعته
يقبلهما جميعا بالعلل والاسباب
الخارجة من ذاته قال الرئيس
في الاشارات يصح بين الجسمين
المتباينين من الاتصال الرافع
للاثنينية الانفكاكيّة ما
يصح بين المتصلين ويصح بين

المتّصلين من الانفكاك الرافع
للاتحاد الاتصالي ما يصحّ بين
المتباينين اللهمّ الا من عايق
مانع خارج عن طبيعة الامتداد

لازم او زايل وقال في الهيّات
الشفاء انّ من طباع الاجسام
ان ينقسم ثمّ قال ان الجسم وان كان
اصغر الاجسام فهو بحيث يمكن
ان يفرد قسم منه عن قسم فالقسمان

الموهومان اما ان يفترقا لطبيعة
الشئ وجوهره او لسبب خارج وذلك
السبب اما ان يكون سببا لا يتقوم
به الطبيعة والجوهر فجايز من
حيث الطبيعة والجوهر ان يكون
بينهما التيام عن افتراق وافتراق
عن التيام فيكون الطبيعة الجسميّة
باعتبار نفسها قابلة للانقسام
وانما لا ينقسم بسبب خارج وان كان

ذلك

ذلك السبب مما يتقوم به الجسم
فطبيعة الجسمية لا تكون مستحيلا
عليها ذلك وانما يستحيل عليها
ذلك من حيث صورة تنوعها و
نحن لا نمنع ذلك ونجوز ان يقارن
الجسمية شئ يجعل ذلك الجسم
نوعا لا يقبل القسمة ولا الاتصال
بغيره وهذا قولنا في الفلك فطبيعة
الجسمية لا تمنع ذلك بما هي طبيعة

الجسمية انتهى واقول
ما نقلناه مشعر بان الجسم اذا خلّي و
طبعه لا تجب ان يكون بين اجزائه
اتصال ولا انفصال بل انه من حيث
طبيعته يقبلهما جميعا وربما
تجب الاتصال ويمتنع الانفصال
لا لطبيعة الجسم بل لامر من خارج
والحاصل ان نسبة الاتصال و
الانفصال الى الجسم نسبة واحدة

فلا

فلا يستقيم القول بان الجسم اذا
خلّي وطبعه فاجزاؤه المفروضة
يجب ان تكون متصلة لا منفصلة
قوله فهي ما دامت اجزاء موجودة
لم تخل وطبعها اقول قد
عرفت ما فيه قوله واما النقض
بالمركبات الواقعة آه اقول
قد عرفت مدفعه مما سلف من ان
جزء الجسم يقتضي بطبعه السكون في

جزء ما من اجزاء الحيز اي جزء كان
وسكونه في هذا الحيز دون غيره ليس
مستندا الى الطبعه فقط بل اليه و
الى امر خارج عنه فيجوز ان يسكن
المركب مثلا في مكان يوافق طبعه
لمخصص ثم ينتقل منه الى مكان آخر
يوافقه ايضا لمخصص آخر فيسكن
هناك بالطبع كما عرفت في البسائط
قوله قلت لعل الخلل فيه من حيث

ان تخلية الجسم عن التاثير الغريب آه
اقول قد ابطل الرئيس هذا
الاحتمال في طبيعيات الشفاء في
فصل في اثبات ان لكل جسم حيزا
طبيعيا حيث قال ان قال قايل
انه تجوز ان يكون كل قاسر يرد فانه
يعطي شكلا ومكانا ثم يبقى ذلك
فلا يزول الا بقاسر آخر يرد فلا
تخلو ايما عن قاسر على التعاقب

كما لا تخلو عن الاعراض بالتعاقب و
ليس يلزم من ذلك ان يكون واحد
منها ذاتيا لا يفارقه ثم قال بعد
كلام ان القواسر لا تقوم ماهيّة
الجسم ولا تلزم ما يقوم ماهيّته
فانّ القاسر هو الذى يرد من خارج
فيفيد حالا لولاه لما كان لذلك
الجسم تلك الحال وليس شيء من
هذه واجبا ان يكون من الماهيّة

او

٤٢٦

اولازما للماهية فتوهم الجسم ولا قاسر
يقسره ليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة
الجسم وتوهم الجسم غير ذى اين تخصّه
او حيّز ممتنع بالقياس الى طبيعة
الجسم فالجسم يلزمه فى طبيعته التى له
ان يكون له حيّز ذلك الحيز الذى لو
لا القاسر الذى تجوز ان لا يكون لكان
له انتهى قوله ويؤيد ذلك ما يقال
من ان حصول الجسم آه اقول

٤٢٧

لامعونة ولا تاييد له فى ذلك فانّ
المدعى انّ لكل جسم حيّزا يوافق طبيعته
وحصول هذا الجسم فى هذا الجزء من الحيّز
الموافق لطبعه دون جزء آخر
يوافق طبيعته ايضا انما يجوز ان
يكون مستندا الى امور مؤدّية
الى ذلك خارجة من ذات الجسم و
ذلك لا يقتضى عدم موافقة الحيّز
الثانى لطبيعة ذلك الجسم قوله

بلا

بلا استحقاق طبيعى ان اراد به
انّ طبيعة هذا الجسم مثلا لا تقتضى
السّكون فى هذا الجزء المعيّن من
اجزاء المكان دون جزء آخر من
اجزائه فذلك حق ولا يؤيد مطلوبه
وان اراد به انّ هذا الجزء لا يوافق
طبيعة الجسم لانّ سكون الجسم فيه
دون غيره معلل بعلة خارجة
عن ذات الجسم فذلك ممنوع وما

يقارن الجسم من المخصصات بهذا
الحيز دون غيره من الاحياز الموافقة
لطبيعته لا يخرج ذلك الحيز عن
كونه حيزا طبيعيا اذ لا نعني بالحيز
الطبيعي ما يقتضيه الجسم بذاته
فقط من غير ان يكون للمخصصات
المقارنة للجسم مدخل في سكون
الجسم هناك بل الحيز الطبعي ما
يوافق طبيعة الجسم واذا وصل

الجسم

الجسم اليه سكن فيه بالطبع سواء
كان ذلك السكون بسبب مخصص و
مرجح كسكون هذا الجزء من الجسم في
هذا الجزء من الحيز او لا كسكون
كلية الارض مثلا في حيزها
الطبيعي هذا وبعد تمام الكلام
في ان للجسم مكانا طبيعيا قيل
في حواشي شرح التجريد لكل جسم كل
طبيعي فانه اذا خلي وطبعه ولم يعرض

له تاثير غريب فلابدان يكون
متشكلا بشكل مخصوص يستند
الى اقتضاء طبعه اياه على قياس
ما عرفت في المكان ويرد عليه انّ
شكله يتوقف على تناهي ابعاده
ولاشك انّ طبيعة الجسم لاتقتضي
تناهي ابعاده وما يعرض الشيء
بواسطة ما ليس مستندا الى ذاته
لايكون عارضا له لذاته فان

قلت

قلت هذا بعينه وارد في المكان
ايضا فانّ حصوله فيه موقوف
على وجود المكان الذي لا يستند
الى ذات الجسم قلت وجود الجسم لا
يتصور في غير مكان عند القايل
بانه البعد فوجود المكان من
لوازم وجوده من حيث هو
بخلاف تناهي الابعاد فانّه
ليس من لوازم الجسم من حيث

هو والواسطة اذا لم تستند
الى ذات الشئ ولم تكن لازمة
له كانت امرا غريبا قطعا
بخلاف ما يستند الى ذاته و
هو ظاهر او يلزم ذاته من حيث
هو هو فان وجود هذا اللازم
من تتمة فرض وجود الشئ فلا
يكون امرا غريبا ايضا نعم لا
شك في وروده على القول بان

المكان

المكان هو السطح فانه ليس لازما
لوجود الجسم كما في المحدد بل يتوقف
على وجود حاو وهو غريب قطعا
ثم قيل والشكل هو هيئة ما
احاط به حد او حدود من جهة
الاحاطة وهو من الكيفيات
المختصة بالكميات
المتصلة وانما اعتبر في تعريفه
هذا القيد اعني من جهة الاحاطة

ليخرج عن تعريف الشكل نحو
السواد والبياض العارضين
للمقادير المحاطة بحد واحد
او حدود والمراد بالاحاطة ههنا
هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية
عن تعريف الشكل فانها على المذهب
الاصح هيئة وكيفية عارضة
للمقدار من حيث انه محاط
بحد او حدود احاطة غير تامة

الى هنا منقول من الحواشي المذكورة
ولنشر اشارة خفيفة الى ما فيه
قوله ولا شك ان طبيعة الجسم
تقتضي تناهي ابعاده اقول
المدعى ان لكل جسم شكلا
يقتضيه ذاته وكونه متوقفا
على تناهي ابعاده لا ينافي ذلك
المدعى فان تناهي ابعاده ايضا
لازم لذاته ومستند الى ذاته

اذ لو لم يكن ابعاده متناهية
لزم المحالات المذكورة عند
الاستدلال على تناهي الابعاد
قوله وجود الجسم لا يتصور في
غير مكان آه اقول لو دلّ
ذلك على ما اشار اليه بقوله فوجود
المكان من لوازم وجوده من حيث
هو هو لصحّ ان يقال وجود الجسم
لا يتصور ولا يمكن الا ان يكون

متناهيا

متناهيا فتناهي الابعاد من لوازم
وجوده من حيث هو هو قلا يستقيم
قوله بخلاف تناهي الابعاد
قوله وجود المكان من لوازم وجوده
من حيث هو اقول كما انّ
الشكل متوقف على تناهي الابعاد
كذلك حصول الجسم في مكان موقوف
على تناهي الابعاد من غير تفاوت فيما
يلزم هناك يلزم ههنا بلا تفاوت

قوله بخلاف تناهي الابعاد فانّه
ليس من لوازم وجود الجسم من حيث
هو اقول تناهي الابعاد
ليس من مقوّمات الجسم لكنه من
الامور التي يستحيل انفكاكها
عن الجسم من حيث هو هو والّا
لوقع المحالات المذكورة عند
اثبات تناهي الابعاد قال الشّيخ
في الهيّات الشفاء ليس يحتاج الجسم

في

في تحققه جسما وفي معرفتنا اياه
جسما الى ان يكون متناهيًا بل
التناهي عارض لازم له وقال في
اوايل طبيعيات الشّفاء في فصل
كيفية تحت العلم الطبيعي المقدار
المحدود من لوازم هذا الجسم الطّبيعي
وعوارضه الذاتيّة اعني الطول و
العرض والعمق المشار اليها و
الشكل من لوازم المقدار فالشكل

ايضا من عوارض الجسم الطبيعي والعوارض
التي بحث عنها هي من عوارض هذا
العارض انتهى قوله نعم لا شك في
ورود ه على القول بان المكان هو
السطح اقول القايل بانّ
المكان هو السطح قال ان كل جسم له
حيّز امّا مكان وامّا وضع وترتيب
قوله فانها على المذهب الاصحّ هيئة و
كيفية آه اقول لفظ الزاوية

تدل

تدل بالاشتراك على معنيين احدهما
من مقولة الكميّة والاخر من مقولة
الكيفيّة على ما تبين في منطقيات الشفاء
والهيأنة وليس الامر على ما ذكر في الموا قف
وشرحه من انّ الزاوية فيها مذهبان
احدهما انها من مقولة الكيفيّة وهذا
هو الحقّ والثاني انها من مقولة الكميّة
وهو باطل وما استدل به هناك على
بطلان الثاني وحقيّة الاول فغير تمام

على ما لا يخفى على المتاملين الواقفين
على الاصول الممهدة فى الكتب الحكمية

تم بعون الله

غفر الله لمؤلفه الفقير الى الله الغنى
راصد الفيض القدسى بالحب الفطرى
والشوق الغريزى ابو اسحق محمد بن
عبد الله بن محمد الفارسى المنيرزى
الموالف بالمدينة الشريفة الموسومة
بسطنطنية حفت بالمواهب
السنية والحمد لله اولا وآخرا

٢ شهور سنة ٨٨٤

٢٥٢